A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/47/PV.67
6 January 1993

ARABIC

59

ة السابعة والاربعون

لجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد باليايس (نائب الرئيس)	(نيكاراغوا)

- تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ : تقرير الامين العام [٣٧]

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61936 ٢٥٦٣د(٩٣)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

البند ٢٧ من جدول الاعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ : تقرير الامين العام : (A/47/249)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن نبدأ النظر في هذا البند الهام اليوم ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر إلى الامين العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، على اهتمامه الشخصي وجهوده التي لا تتوقف لوضع القضايا الانسانية في أعلى قمة جدول أعمال الامم المتحدة . إن المجتمع الدولي يواجه تحديا لم يسبق له مثيل يتعلق بتقديم عون إنساني عاجل ، يتم في كثير من الاحيان في ظل ظروف بالغة الصعوبة ، إلى عدد متزايد من الافراد في جميع أنحاء العالم ممن لحق بهم الاذى من الكوارث الطبيعية ، بل وعلى نحو متزايد ، من الصراعات الاهلية والطائفية .

لقد قامت الامم المتحدة بعمل الكثير لضمان تقديم مساعدة في أوانها وعلى نحو فعّال . على أنه يبقى الكثير الذي لا بد من عمله لإعطاء الملايين من الضحايا في أنحاء العالم نوعا ما من الحياة الكريمة . مع ذلك ، لا بد من الاعتراف بأنه أمر لا يمكن أن يتحقق بغير اقتسام المسؤولية فيما بين الدول الاعضاء . إننا ، ونحن نسعى إلى السبل والوسائل اللازمة لإعادة تشكيل هيكل الامم المتحدة حتى تكون قادرة على الاستجابة الفعّالة للمطالب الجديدة المناطة بها ، لا بد لنا ، وبنفس النشاط ، أن نقدم التزاما مجددا جماعيا بتعزيز المنظمة حتى تكون قادرة على مواجهة هذه الضغوط . هذه مناقشة هامة وأنا واثق بأنها ستسهم إسهاما قيّما في جهودنا المشتركة .

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، أود أن اقترح إقفال قائمة المتكلمين في هذه المناقشة ظهر اليوم الساعة ١٢/٠٠ .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبناء على ذلك أرجو من المندوبين الذين يرغبون في الاشتراك في المناقشة أن يُدرجوا أسماءهم في قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن .

السيد الزمان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أشترك باسم مجموعة الـ ٧٧ في المناقشة حول هذا البند من جدول الأعمال . والموضوع له أهميته الخاصة بالنسبة للبلدان النامية . ونتوجه بالشكر للسيد يان إلياسون ، وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية ومنسق الإغاثة في حالات الكوارث على بيانه الاستهلالي الهام للمجموعة . ولاحظنا أيضا مع الاهتمام تعليقاته في اللجنة الثانية حول البند ٨٨ من جدول الإعمال وعنوانه "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث" .

وفي العام الماضي ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦ ، الذي أرسى المبادئ العامة ، والمبادئ التوجيهية ، والصكوك اللازمة للانشطة الانسانية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة . وأدى اتخاذ ذلك القرار أيضا إلى أن يُنشئ الامين العام إدارة جديدة للشؤون الانسانية تضم ما كان يُعرف بمكتب منسق الامم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث . وترحب مجموعة الـ ٧٧ بالجهد الرامي إلى تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ ، وإلى تمكين المنظمة من الاستجابة بسرعة وبطريقة كفؤة ومنسقة لمتطلبات حالات الطوارئ من المساعدة الانسانية . ونؤكد للسيد إلياسون وكيل الامين العام تأييدنا التام له وتعاوننا الكامل معه في اضطلاعه بنجاح بمسؤولياته الكبيرة والمتشعبة .

وترى الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ أن مسألة المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ من المسائل ذات الاهمية القصوى التي تستحق أوسع تأييد من المجتمع الدولي . وقد شهد العقد الاخير سلسلة من الحوادث التي طولبت فيها الامم المتحدة بأن تقدم مساعدات عاجلة وكبيرة للسكان الذين أصابتهم كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الانسان . وبينما لا يزال هناك عدد من الأزمات القديمة ، فقد برزت حالات طوارئ جديدة كثيرة .

ومنذ إنشاء إدارة الشؤون الانسانية ، وهي تضطلع بمهمة معالجة وتنسيق استجابة المجتمع الدولي للعدد المتزايد من حالات الطوارئ الحادة في بقاع شتى من العالم ، بما في ذلك القرن الافريقي ، وأفغانستان ، والمناطق الممتدة على طول حدود بنغلاديش وميانمار ، وهايتي ، والعراق ، وكينيا ، وليبيريا ، وموزامبيق ، وناغورنو - كاراباخ ، والصومال ، والسودان ، وطاجيكستان ويوغوسلافيا السابقة . ونلاحظ أيضا مع التقدير أن هذه الإدارة قد وضعت برنامجا كبيرا للبلدان المتأثرة بالجفاف في الجنوب الافريقي .

ولا تزال الحالة السائدة في بقاع كثيرة من افريقيا وفي العديد من أقل البلدان نموا تثير الانزعاج . فهناك الجفاف والفقر والمرض والتدهور البيئي والصراعات الاهلية ، والتخلف ، وكلها تهدد أجزاء كثيرة من العالم . وفي الصومال

وحده ، يتعرض ما يقرب من ٤,٥ ملايين من البشر لخطر آثار سوء التغذية الحادة وما يتصل بها من أمراض . ومن ضمن هؤلاء تتعرض حياة ما لا يقل عن مليون ونصف مليون شخص للخطر المباشر ، ويقدر أن زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ شخص لقوا حتفهم منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ .

ويستعرض تقرير الامين العام (A/47/595) أنشطة الامم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ وتلبية الاحتياجات المُلحّة للمساعدة الانسانية الطارئة لعدد من البلدان التي تواجه صعابا ناجمة عن كوارث طبيعية أو من صنع البشر ، وبنية أساسية اقتصادية قاصرة ، واضطرابات مصدرها داخلي أو خارجي ، وقيودا خطيرة على التنمية الاقتصادية . ولا تزال الحالة في كثير من هذه البلدان كئيبة ، لا سيما في القرن الافريقي . إن حالة الجفاف التي تعصف حاليا ببلدان الجنوب الافريقي لا مثيل لها في ذاكرتنا الحية . ومع توقع انخفاض متوسط غلة المحاصيل إلى ما دون ٥٠ في المائة خلال عام ١٩٩٢-١٩٩٣ ، فإن ١٨ مليون انسان في هذه المنطقة سيواجهون شبح الموت جوعا .

ويوجه الامين العام نظرنا إلى حقيقة أن الحالة الانسانية في أفغانستان قد تفاقمت في الماضي القريب . وحتى الآن ، تعتبر استجابة المجتمع الدولي للنداء الموحد من أجل تقديم مساعدة انسانية طارئة لافغانستان مخيبة للآمال . فحتى نهاية الشهر الماضي بلغت المساهمات المقدمة أقل من ثلث الاموال المطلوبة . ويحدونا الامل في أن يستجيب المجتمع الدولي على نحو إيجابي بالاسهام بموارد إضافية بما مقداره ١٨٠ مليون دولار لوكالات الامم المتحدة من أجل المساعدة الانسانية الطارئة لافغانستان لتغطية احتياجات ما تبقى من عام ١٩٩٢ .

ومن الواضح تماما أنه بات من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نرى الاحتياجات الانسانية للبلدان المتضررة وقد أصبحت شاغلا مشتركا للمجتمع الدولي . وليست مجرد مشاكل محلية أو وطنية - وفي هذا السياق ، أمام الامم المتحدة دور حاسم ومتعاظم تضطلع به سواء أكان ذلك من خلال وكالاتها التنفيذية ، أو تقوم هي به مباشرة باعتبارها عاملا حفّازا للجهود الهامة الاخرى التي تبذلها الحكومات والمنظمات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية .

ويتعين على إدارة الشؤون الانسانية ، لدى اضطلاعها بمسؤولياتها الجسام ، أن تأخذ في الحسبان المبادئ المرشدة الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وينبغي أن تُقدم المساعدة الانسانية للأمم المتحدة وفقا لمبادئ الانسانية والحياد والنزاهة . ولا بد من أن يحترم مبدأ السيادة الوطنية احتراما كاملا وفقا لميثاق الأمم المتحدة عند تقديم مساعدات انسانية واقتصادية في حالات الطوارئ ومساعدات إغاثة في حالات الكوارث .

وهناك صلة واضحة بين حالات الطوارئ والتأهيل والتنمية . وبغية ضمان انتقال سلس من الإغاثة إلى التأهيل والتنمية ، ينبغي أن تُقدم المساعدة في حالات الطوارئ بطريقة تدعم الانتعاش والتنمية طويلة الأجل . وعلى ذلك فإن التدابير الخاصة بحالات الطوارئ ينبغي أن يُنظر إليها على أنها خطوة تؤدي إلى التنمية طويلة الأجل .

وعلاوة على ذلك ، يُعتبر النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة أمرين ضروريين للوقاية من الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ والتأهب لها . إن الكثير من حالات الطوارئ تبرز الأزمة التي تواجه البلدان النامية في مجال التنمية . وعلى ذلك ، ينبغي أن تقترن المساعدة الانسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة بتجديد الالتزام بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية . وفي هذا السياق ، يتعين إتاحة موارد كافية لمعالجة مشاكل التنمية في هذه البلدان .

ومن بواعث التشجيع لنا تولّي السيد إلياسون توجيه أعمال إدارة الشؤون الانسانية . ونلاحظ باهتمام الأنشطة التي تضطلع بها إدارته في تنشيط وتعبئة الدعم اللازم لحالات الطوارئ ، التي تتطلب جهودا متضافرة من المجتمع الدولي من خلال الاستخدام الفعّال لآلية "النداء الموحد" ؛ والدعوة لعقد اجتماعات لإعلان التبرعات لتعبئة الموارد ؛ وإنشاء الهياكل والطرائق اللازمة على الصعيد القطري لتنسيق المساعدات الانسانية ؛ وأخيرا رصد تنفيذ هذه البرامج للمساعدات الانسانية .

إننا نتفق مع الأمين العام بأنه يتعين على هذه الإدارة أن تعتمد عددا من التدابير ذات الصلة لتعزيز القدرة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ في بقاع كثيرة من العالم . ونؤيد بقوة التوصية الداعية إلى توفير موارد إضافية للمنظمة بغية تعزيز أنشطتها الانسانية . ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن الصندوق المركزي الدائر للطوارئ قد أصبح جاهزا للعمل في شهر أيار/مايو ١٩٩٢ عندما وصلت التعهدات إلى الرقم المستهدف البالغ ٥٠ مليون دولار . إننا نناشد مجتمع المانحين أن يساهم بسخاء في البرامج والنداءات الموجهة من إدارة الشؤون الانسانية من أجل تلبية الاحتياجات الانسانية الطارئة في شتى بقاع العالم .

وختاما ، نود أن نؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا مركزيا فريدا تضطلع به في توفير القيادة وفي تنسيق جهود المجتمع الدولي لتقديم مساعدات انسانية في حالات الطوارئ الى البلدان المتضررة . ويجب تدعيم قدرة المنظمة وتعزيزها حتى تواجه تحديات الحاضر والمستقبل على نحو أكثر تماسكا وفعّالية . ولذلك يجب أن تتوفر للأمم المتحدة موارد إضافية على أساس طوعي لتمكينها من الوفاء بمتطلباتها في المستقبل . وفي الوقت نفسه يجب توفير المساعدة الكافية للبلدان النامية لتعزيز قدرتها على منع الكوارث والتخفيف منها ولمواجهة متطلبات النمو الاقتصادي العام والتنمية .

البارونة تشوكر أوف والاسي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف أن أتكلم باسم المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بشأن هذا البند من جدول الأعمال . ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره .

إن الوقت مناسب الآن لتقدير الآثار الأولية المترتبة على القرار ١٨٢/٤٦ المتعلق بقدرة الأمم المتحدة على تنسيق المساعدة في المجال الإنساني . كان الغرض من القرار معالجة نواحي النقص التي أصبحت واضحة بجلاء في حالات الكوارث ، مثل هروب اللاجئين الأكراد والمجاعة التي حدثت في القرن الافريقي والفيضانات التي أصابت بنغلاديش . والأحداث المفجعة حقا التي نجمت عن تفكك الصومال توضح حجم المشاكل التي يجب علينا التصدي لها وصعوبتها ، والجفاف في الجنوب الافريقي والصراع في يوغوسلافيا السابقة مثالان آخران على تعقد مهامنا في هذه الأيام .

وتعيين منسق للإغاثة رفيع المستوى لم يُقصد به على الإطلاق أن يكون حلا فوريا أو كاملا . فلم يتوقع أحد منا معجزات ، ويجب أن نتذكر أن إدارة الشؤون الانسانية عمرها سبعة أشهر فقط . وكفالة استجابة منسقة تماما في الوقت المناسب للكوارث الكبيرة المعقدة مهمة معقدة في حد ذاتها . ولكن يجب أن نتأكد من أن الآلية التي أنشأناها قادرة على القيام بثلاثة أشياء . أولا ، يجب أن تكفل استجابة سريعة للكوارث من جانب منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك تقسيم العمل بين الوكالات المنفذة بطريقة قديرة . وثانيا ، يجب أن تولد الدعم المالي والتنفيذي من المانحين

التقليديين وغيرهم من المانحين . وثالثا ، يجب عليها أن تتخذ ، عند اللزوم ترتيبات لتنسيق أنشطة الإغاثة في الموقع . ويجب عليها أن تكون قادرة أيضا على تعبئة دعم المجتمع الدولي ومشاركته ، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية .

ولا يزال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به .

وأزمة مثل أزمة الصومال تدل على ضخامة المهام التي تواجه الإدارة الجديدة . فهي ليست كارثة طبيعية خالصة ، ولا كارثة من صنع الانسان تماما . فهي تتضمن اعتبارات انسانية وسياسية وأمنية . ونحن نشيد بالدور البارز الذي اضطلع به السفير سحنون ، ونأسف على مغادرته . والسيد كتاني لديه عمل شاق يقوم به . ونعده بتأييدنا الكامل . ويوضح أداء الأمم المتحدة في الصومال أن هناك مشاكل ضخمة لا تزال تنتظر الحل . ولا تزال حالة الأمن تسبب لنا قلقا عميقا ، فهي أكبر قيد في سبيل توصيل المعونة . وعلى الرغم من استعداد بعض الفرق الوطنية للوزع الفوري ، فإن وزع الحراس التابعين للأمم المتحدة بموجب خطة الأمم المتحدة ، وقد قابلت أولهم يوم وصولهم الى مقديشيو في أيلول/سبتمبر ، لا يزال بطيئا الى حد مؤلم في غياب أقل قدر من الاتفاق مع الأطراف بشأن تلك المسألة . والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية التي تتولى إيصال معظم المساعدات الى ضحايا المجاعة تتطلع الى الأمم المتحدة ، بحق ، لكي تقودها في مسألة الأمن . ويجب توفير هذه القيادة .

وتنسيق منظومة الأمم المتحدة يشكل تحديا آخر . وكما ذكر السفير الياسون ، يجب إقامة خطوط للاتصال والمسؤولية تتسم بمزيد من الفعّالية بين ادارة الشؤون الانسانية والوكالات التنفيذية . ونحن نتوقع من منظومة الأمم المتحدة ، على كل مستوياتها ، أن تتعاون تعاونا كاملا لمعالجة حالات الطوارئ الانسانية . فالاعذار الاجرائية والنزاعات المتعلقة برسم الحدود أمور غير مقبولة ببساطة . ونود أن نؤكد من جديد في هذا الشأن أن منسق الإغاثة عليه مسؤولية عامة عن تنسيق المساعدة الانسانية للأمم المتحدة . إلا أنه على الوكالات ، في نفس الوقت ، مثل مكتب مفوض الأمم

المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في يوغوسلافيا السابقة ، أن تواصل الاضطلاع بأدوار رئيسية في البلدان المنفردة داخل إطار النهج المنسق .

ونؤيد النهج الذي يتبعه السفير الياسون في تنفيذ القرار ١٨٣/٤٦ . فالإدارة التي تعمل في كل من نيويورك وجنيف تواجه مشاكل التنسيق الخاصة بها . ويجب إدماج صنع السياسة والمسائل التنفيذية على نحو سليم . والاستراتيجية الفعّالة مطلوبة لكفالة ذلك . ويجب أن تزود الإدارة بالموارد البشرية ، بما فيها موظفو الدعم ، لكي تتمكن من تنفيذ مهامها . وبالنسبة لحالات الطوارئ المعقدة ذات الأبعاد السياسية ، يجب أن يتركز تنسيق السياسة هنا في نيويورك . ويجب أن يظل التنسيق التنفيذي في جنيف ، حيث توجد الوكالات ذات الخبرة في مجالي جمع المعلومات ومنع الكوارث . وأهم من كل شيء ، يجب أن توجد قيادة فعّالة وتنسيق في الموقع واتصالات سليمة داخل الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة ومانحيها .

ويجب أن يكون للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بحالات الطوارئ في جنيف دور أساسي في المساعدة على كفالة الاستجابة المنسقة من جانب الوكالات الفردية في حالات الكوارث الطبيعية أو الأزمات التي يتسبب فيها الانسان . ويجب أن تكون مثالا للتنسيق الأفضل والتعاون الأوثق تجري محاكاته في جميع نواحي النظام الانساني الدولي . وينبغي أن يشارك أعضاء اللجنة الذين لا يشكلون جزءا من منظومة الأمم المتحدة ، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية ، مشاركة كاملة في عملها . إن متلقي المعونة ومانحيها المحتملين يجب أن يبلغوا بدقة بعمل اللجنة عن طريق الآليات المنشأة في جنيف .

وتقع على عاتق الحكومات الوطنية أيضا مسؤولية تنسيق أنشطة الإغاثة التي تضطلع بها مع أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال ، والاستجابة بسرعة للمناشدات المتعلقة بالمساعدات . ونحن نؤيد وجود نقطة تركيز واحدة للطوارئ مثل الجفاف في الجنوب الافريقي واستخدام المناشدات الموحدة المشتركة بين الوكالات . وهذا النهج يتيح للحكومات صورة أكثر تماسكا لحجم حالات الطوارئ ومداها ويساعد على جمع

التبرعات . وقد اتضح ذلك بجلاء عندما تمكن المانحون من التعهد بسرعة بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار لمناشدة الجنوب الافريقي . ومن الاهمية بنفس القدر أن تتابع المناشدات بفعّالية . وعلى وجه الخصوص ، يجب إبلاغ الدول الاعضاء بانتظام بحالة جمع التبرعات للمناشدات الفردية والتقدم الذي تحرزه الامم المتحدة بشأن أنشطتها في هذا المجال ، بما في ذلك المشاكل التي تجابهها والتعديلات الضرورية التي تدخل على أية خطة عمل معينة .

ولعل أهم ما في ذلك التنسيق الجيد على المستوى الميداني . إن رئاسة كورت يانسون خلال المجاعة التي حلت باثيوبيا في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ تُعد مثالا يُحتذى . وخطة الـ ١٠٠ يوم للصومال التي وضعها السفير الياسون توضح بجلاء نوع الخطة التي نتطلع إليها من جانب الامم المتحدة .

وينبغي على المنسقين المقيمين للأمم المتحدة الاضطلاع بدور رائد . إذ يلزم في حالات الطوارئ ، أن يتخذوا زمام المبادرة مع الحكومة الوطنية في تنسيق الاستجابة . وينبغي أن يكون التنسيق موطن قوة المنظمة : وأما التنفيذ فيمكن في كثير من الاحيان أن يتولاه الغير ، بما في ذلك السلطات الوطنية والمنظمات المحلية والمنظمات الحكومية الدولية . وينبغي للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة أن يكونوا مدرّبين تدريبا كافيا في مجال معالجة الكوارث . وينبغي الاعتراف بدورهم الانساني في الجهود التي تبذل لتعزيز فعّالية الهيكل الميداني للمنظمة . وينبغي أن تنشيء العمليات الميدانية للأمم المتحدة علاقات أفضل مع المنظمات غير الحكومية . وينبغي الاستفادة على نحو أفضل من الميزات النسبية للمنظمات غير الحكومية ، التي كثيرا ما تكون لديها مرونة أكثر مما لدى المنظمات الثنائية والمنظمات متعددة الاطراف .

إن مسؤوليات ادارة الشؤون الانسانية ليست مقصورة على التنسيق . ولكي تكون للمعونة في حالات الطوارئ فائدة طويلة الأجل ينبغي أن تكون جزءا من هيكل منسّق يجمع بين الإغاثة والتأهيل والتنمية طويلة الأجل . إن الجهود التي بذلت من أجل وضع وهذا المبدأ موضع التنفيذ لم تصادف حتى الآن إلاّ نجاحا محدودا . وعليه ، فإن من الاهمية بمكان أن تعمل الإدارة على نحو وثيق مع الجهات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، ولا سيما برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وذلك لكي تحاول التغلب على العقبات التي تحول دون انشاء هيكل منسق للإغاثة والتنمية . ولقد أكد على اهمية هذا التنسيق مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في شهر أيار/مايو . ويجب أن تضطلع بدور هام

كذلك أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية التي ينبغي لعملها أن يكون مندمجا تماما مع بقية الانشطة التي تقوم بها إدارة الشؤون الانسانية في جنيف . ويبقى من الجوهري لمنع الكوارث والتخفيف منها على نحو فعّال أن يجري تعزيز القدرات الوطنية من خلال الحلقات الدراسية التقنية وأن يجري دعم البرامج الوطنية .

وللدبلوماسية الانسانية أيضا دورها الحاسم كذلك في تعزيز الظروف المؤاتية للنهوض بالحوار السياسي في البلدان المعنية . ونحن نشيد بجهود السفير الياسون ، ولا سيما في بورما والسودان والصومال والعراق . إن ضمان الوصول وتهيئة الظروف المناسبة لمنظمات الإغاثة في الموقع ، هما من المتطلبات الاساسية للقيام بالعمليات الانسانية . وحيثما توجد حكومة قائمة ، يمح أن تستخدم الدبلوماسية الانسانية من أجل تتذكير الدول بأن عليها مسؤولية تسهيل إيصال مساعدات الطوارئ على نحو فعّال لمن هم في حاجة ماسّة إليها وإتاحة إمكانية الوصول إليهم .

ويمكن استخدام الدبلوماسية الانسانية كذلك لضمان أمن الاشخاص الذين يقومون بإيصال المساعدة الانسانية . فلا يجوز أن يصبح العاملون بالإغاثة هدفا للإعتداء من جانب أي فريق ، والمسؤولية الاساسية في ضمان كل من الوصول والامن إنما تقع على عاتق الدول المتلقية . إلا أن على الامم المتحدة ، خصوصا عند انهيار السلطة الوطنية وفي حالات الحرب الاهلية ، أن تكون رائدة في اتخاذ الترتيبات الامنية المناسبة ، بما فيها استخدام موظفي الامن عندما تدعو الحاجة إلى ذلك . إذ ينبغي أن يوفر لموظفي الامم المتحدة الإعداد والدعم المناسبان لمواجهة حالات الطوارئ المعقدة في الميدان .

ويسعدنا أن الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ الذي قدمت له ١١ دول الاعضاء في المجموعة الاوروبية نسبة سخية من تمويله ، قد دخل طور التشغيل الآن وقام بتقديم بعض المدفوعات . وهذا الصندوق هو أداة قيّمة للمنسق . إنه يسمح للامم المتحدة بالعمل فورا في الايام الاولى الحرجة من الكوارث التي تتعرض فيها الارواح لاشد الخطر . وينبغي أن يستخدم الصندوق على نحو مبدع ، وأن تشجع الوكالات على السحب منه حيثما يكون ذلك لازما . وينبغي أيضا تغذية الصندوق من جديد بمجرد ورود استجابات من

المانحين للنداء المعين . إن تكلفة المساعدة الانسانية عبء لا مفر منه على المجتمع الدولي . والمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها تتحمل نسبة كبيرة من هذا العبء . ومن الاهمية بمكان أن تساهم كذلك بنصيب عادل الدول الاعضاء الاخرى التي هي في وضع يسمح لها بذلك .

لقد وصفت الدور الذي نراه لإدارة الشؤون الانسانية وموظفيها . وهو دور هائل : إنه معقد دوما وصعب دوما ومحفوف بالخطر أحيانا . ونحن نسلّم بالقيود التي تخضع لها الادارة . إنها ليست قادرة ، والامم المتحدة برمتها ليست قادرة ، على الاضطلاع بكامل المسؤولية عن الازمات الانسانية . إن بإمكان الامم المتحدة أن تقود وتنسق وتسهّل . غير إن دعم المجتمع الدولي أمر حيوي ، وينبغي ألا نثقل كاهل الادارة إلى حد يجعلها عاجزة عن العمل بفعّالية . وينبغي أن تحذر الادارة من الانصراف التام إلى تفاصيل الاستجابة للاحداث الجارية بحيث تهمل المسالة الاساسية المتمثلة في كيفية ضمان الانتقال بيُسر من الاغاثة إلى التاهيل والتنمية ، وبحيث يتعذر عليها الاحتفاظ بنظرة شاملة للامور .

وختاما ، لقد بيّنت خبرتنا حتى الآن مدى الحاجة إلى وجود الادارة ومدى قيمتها . ولكن ليس ثمة مجال للشعور بانه ليس في الإمكان أحسن مما هو كائن . لقد اشتعلت النيران والادارة ما تزال في أيامها الاولى ، فالازمات الانسانية في الصومال ويوغوسلافيا السابقة والعراق والسودان وبلدان الجنوب الافريقي المتضررة بالجفاف تبيّن أن حجم المشكلة التي كانت معدة لمعالجتها هي أكبر بكثير من كل توقع . وعلينا جميعا الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تنتظرنا .

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء ، إود أن أرحب بإنشاء ادارة الشؤون الانسانية وأن أهنىء السيد يان الياسون على تعيينه أول وكيل للامين العام للشؤون الانسانية وتنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ . هل لي أيضا أن اتقدم بالشكر للامين العام على تقريره الحافل بالمعلومات والذي يدعو إلى إعمال الفكر .

(السيد خرازي ، جمهورية ايـــران الإسلاميـــة)

إن القائمة الطويلة الحافلة بالكوارث وحالات الطوارئ تزداد طولا باستمـــرار ، ونتيجة لذلك فإن عدد ضحايا الكوارث الطبيعية قد ارتفع إلى حد كبير . ومن الأمثلـــة الصارخة الهائلة وحالات الدمار الفادح تلك الاصابات الناجمة عن الزلزال الذي أصـــاب ايران في ١٩٩٠ ، والإعصـــار الذي اجتاح بنغلاديـش في ١٩٩١ ، والفيضانات التي غمـــرت الصين في ١٩٩١ ، وثوران البركـــان في الفلبين فـي ١٩٩١ ، والجفـاف والمجاعـــة فـــي الصومال . وفي الوقت نفسه ، فإن التحدي المتمثل في الكوارث التي هي من صنع الانســان قد غدا أشد هولا من ذي قبل . فالنزاع في الخليج الفارسي والقتال الدائر في البوسنـة والهرسك يكشفان الحاجة الماسة لإيجاد أبعاد جديدة للمساعدة الإنسانية والفوشية فـــي حالات الطوارئ .

إن الاستجابة الانسانية للمعاناة الضخمة لضحايا هذه الكوارث الطبيعية وحـــالات الطوارئ تتطلب أن يتحمل المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة منظومة الامم المتحـــدة ، مسؤولية جماعية جسيمة . لقد خلصنا ، عن طريق مناقشة جادة خلال الدورة العاديـــة الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي ، إلى وجود حاجة حقيقية إلـــى تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية الطارئة التي تقدمها الامم المتحدة ، وذلك من أجـــل مواجهة التحديـــات الجديدة . وبعد ذلك اتخذت الجمعيـــة العامة قرارا مفصلا للغاية ـ القرار ١٨٢/٤٦ ـ وهو ، بالإضافة إلى إرسائه لمبادئ توجيهية عامة ، مهّد الطريـــق لبعض الترتيبات المؤسسية في الامانة العامة ، بما في ذلك انشاء إدارة خاصة وتعييـــن وكيل أمين عام للشؤون الإنسانية .

والآن ، تُثار التساؤلات حول مدى نجاح هذه الترتيبات الجديدة ، وعمـــا إذا كانت قد تلقت الدعم الكافي للوفاء بمسؤولياتها . ومن السابق للأوان الحكم علـــى الترتيبات المؤسسية الجديدة . ولا بد من إتاحة الوقت لوكيل الامين العام وإدارتـــه الجديدة للتكيف للطلب المتزايد على المساعدة الانسانية في أرجاء العالم . ومـــع ذلك ، فإن الترتيبات المؤسسية في حد ذاتها لا تضمن فعّالية النظام . إذ توجد ـ فـــي الواقع ـ إلى جانب المؤسسات بعض الشروط الاساسية المسبقة الاخرى .

إن الورطة الرئيسية لترتيبات المعونة الانسانية الطارئة تتعلـــق بمسألـــة الموارد المالية . فعندما تقع كارثة توجد هناك حاجة ملحة إلى قدر كبير من المـــوارد المادية والمالية . ومع ذلك ، إن زيادة الإسهامات تستغرق وقتـــا ، وحتى في هـــذه الحالة لا تتماشى دائما المبالغ التي تجمع مع الاحتياجات الفعلية للمناطق المتضـــررة وللتغلب على هذه المشكلة ولضمان قدرة المنظومة على الاستجابة الكافية لاحتياجـــات البلدان التي تنزل الكوارث بها ، يجب تعبئة موارد مالية إضافية لمنع تكرار حـــدوث حالات طوارئ معينة .

ونظرا لما للصندوق المركزي الدائر للطوارئ من دور حتمي في الاستجابة لحـــالات الطوارئ من ناحية ، والمدة الزمنية الفاصلة بين التبرعات والإسهامات الفعليـــة مـــن

ناحية أخرى ، ينبغي التفكير الجدي في إمكانية زيادة الرقم المستهدف للصندوق المركزى الدائر للطوارئ عن مبلغ الـ ٥٠ مليون دولار الحالي . ومن المهم بالمثل أن تقوم بعض الدول المانحة بتسديد ما تعهدت به من تبرعات لم تسدد بعد ، نظرا لحقيقة أنه قد استخدم حتى الآن ما يربو على ١١ مليون دولار من الصندوق لأنشطة الإغاثة الطارئة . وفضلا عن ذلك ، هناك حاجة إلى مزيد من المرونة في استخدام الصندوق الدائر من أجل الإسراع بعملية المساعدة الطارئة بأسرها .

ثمة ملاحظة إيجابية : أن النداء الموحد المشترك فيما بين الوكالات عن طريق التدابير الجماعية في جمع وتحليل المعلومات ، إلى جانب قائمة أولويات أنشطة الإغاثة قد يسّرا تكامل وضع البرامج وتعبئة الموارد . ومع ذلك ، أود أن أعرب عن قلقنا نظرا لأن النداءات الموحدة التي وجهها الأمين العام أيضا لم تحظ في بعض الحالات باستجابة كافية .

ترحب جمهورية ايران الإسلامية بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى زيادة قدرة نظام الأمم المتحدة على تقديم المساعدة في حالات الطوارئ ، وهي تنظر نظرة إيجابية إلى الخطوات التي اتخذتها الإدارة لوضع ترتيبات سليمة مع الحكومات المعنية وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لتستطيع الأمم المتحدة الوصول بسرعة أكثر إلى قدراتها في مجال الإغاثة الطارئة .

وفي هذا الصدد يمكن ـ كتدبير تكميلي ـ أن يلعب التعاون الإقليمي ، عن طريق تجميع الموارد الإقليمية المتاحة الذي يعززه الدعم الدولي ، دورا رئيسيا في منع الكوارث والتأهب لها . إن إنشاء مراكز اقليمية ودون اقليمية ، تكون مراكز تنسيق لتخزين وتوزيع مواد الاغاثة ، يمكن ـ في حد ذاته ـ أن يسهم إسهاما كبيرا في إمكانية نجاح عمليات الإغاثة الدولية . وبالإضافة إلى ذلك ، ومن زاوية الجدوى الاقتصادية ، إن التكاليف المتصلة بتخزين وشحن مواد الإغاثة من أوروبا إلى مناطق أخرى قد تبدو أكثر من كلفة لإنشاء الممكن لشبكة مخازن اقليمية .

ثمة اعتبار حيوي آخر في تقديم خدمات الإغاثة ، هو أنه بعد بضعة أيام من وقوع الكارثة تصبح احيانا كثيرة حالة الطوارئ أقل إلحاحا . إذ يكون قد عُثر على من بقوا على قيد الحياة وأعيد تسكينهم مؤقتا ، وعادة ما يُساء تفسير هذه الإجراءات بأنها نهاية حالة الطوارئ . لكن الواقع إن أهم المهام لم تنته بعد مثل استعادة الخدمات الاساسية بما فيها توفير المياه الصحية والمواد الغذائية والمدارس والرعاية الصحية ... إلى آخره . وكل هذا يتطلب موارد إضافية . وفي حالات عديدة ، تستمر المعاناة الانسانية بعد انتهاء عملية الإغاثة . ومن ثم ، يجب أن يكون الدعم الدولي قائما على أساس يؤدي إلى الإسراع بعملية إعادة التعمير والبناء في المناطق المتضررة .

وإذ نثني على جهود إدارة الشؤون الانسانية لضمان المشاركة النشطة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الإعداد للنداءات الموحدة ، نشعر أنه ما زال هناك مجال لمزيد من مشاركة هذه المؤسسات . وإذ نحيط علما بالمبادئ التوجيهية لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ، نعتقد إن المشاركة النشطة لمؤسسات بريتون وودز في اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تتناول مسائل السياسة المتصلة بنهج الامم المتحدة حيال حالات الطوارئ ستسفر عن العديد من النتائج الايجابية خاصة في الخط المتصل من الإغاثة إلى التنمية .

وفقا للقرار ١٨٢/٤٦ ، تناط بإدارة الشؤون الانسانية مهمة أساسية هي تنسيق وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ بجميع أشكالها سواء كانت بسبب كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الانسان . ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم في هذه المهمة ما لم توفر للادارة المذكورة الموارد الإدارية اللازمة والموظفين اللازمين .

إن المسببات الجذرية للعديد من الكوارث الطبيعية تكمن في المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية ، فنظرا لموارد تلك الامم المحدودة ، يركز الكثير منها فقط على الوفاء بالاحتياجات الاساسية لسكانه ، ومن ثم لا يتمكن من الاستثمار في المشاريع الوقائية . لذلك كجزء من الحملة الدولية للحد من عدد

الضحايا ، وحجم التدمير الذي تفرضه الكوارث في البلدان النامية وتماشيا مـــع روح قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٦ ، من الضروري الاستمرار ، على نحو نشـــط ، في إقامـــة المشروعات الرامية إلى منع الكوارث .

وعلاوة على ذلك ، يمكن الظن بأن معالجة أسباب حالات الطوارئ والاستثمار فـــي منع وقوع الكوارث وتخفيف آثارها من شأنهما أن يكونا أكثـــر فعـــالية مـــن تقديـــم المساعدة بعد الحدوث الفعلي للكارثة . لذا ، نؤيد بقوة أنشطة الامم المتحدة في هـذه المجالات . وعلى نفس المنوال ومن منظـــور أوســـع ، دون استثنـــاف النمو الاقتصـــادي والتنمية في البلدان النامية لا يمكن القيام بمحاولات جادة لاتخاذ تدابير وقائية فـــي تلك البلدان* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باليايس (نيكاراغوا) .

والمجال الحساس الآخر الذي يحظى بالاهتمام هو الطبيعة الخاصة للمساعـــدة المقدمة أثناء الكوارث . وبسبب الفكرة التي نتشاطرها جميعا ، فإن معظم المساعـــدة يتركز على المواد الغذائية ، مما يغلُّ أيدي وكالات الإغاثة عن الوفاء بالاحتياجـــات الاخرى لضحايا الطوارئ . وكما ورد في تقرير الأمين العام ، يجري تلبية ٣٠ في المائة فقط من الهدف المحدد للمواد غير الغذائية ، مما يقيد تقييدا شديدا قدرات البلـــدان المتضررة على الوفاء حتى باحتياجاتها المائية والصحية ، ناهيك عن عمليات التعميـــر والتنمية .

وللأسف ، يظهر من تجربتنا أيضا أن المساعدة الانسانية تتغلب عليها في بعـــض الاحيان الاعتبارات السياسية التي تؤدي إلى تفاقم حالة ضحايا الكوارث ، ومن الامثلـــة الناطقة على ذلك حجم المعونة غير الكافي المقدم إلى اللاجئين الافغان والعراقييـــن فـــي ايران ، فضلا عـــن ضحايا الزلزال المميت الذي وقع فـــي بلدنا في عـــام ١٩٩٠ . وما نتناوله هنا هو انقاذ الارواح الغالية والتخفيف من معاناة البشر . ودعونـــي الآن أقتبس رأي الأمين العام في هذا الشأن :

"تحتاج الثقة أيضا إلى شعور بالاطمئنان إلى أن المنظمة العالميـــة ستتصرف بسرعـة وبصورة مؤكدة ونزيهـة وأنها لـن تكون عرضـة للانتهازيـــة السياسية" . (الفقرة ٨٣ ، A/47/277)

وبذلك يواجه وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية مسؤولية حساسة في خلق حالـــة مشاركة لا يكون فيها للاعتبارات السياسية تأثير على تقديم المساعدة الانسانية .

وختاما ، فإن التكلفة البشرية والمالية للتقاعس عن العمل تفوق بكثير تكلفـة التصدي للأسباب الرئيسية للتزايد المستمر في عدد الضحايا وضخامة الدمار الناجميـــن عن مختلف الكوارث . وبالتالي فنحن أعضاء المجتمع الدولي نتحمل جميعا واجبا أدبيـــا في العمل سويا دون الالتفات إلى الاعتبارات السياسية لتخفيف معاناة ضحايا الكـــوارث الطبيعية وحالات الطوارئ ولتكشيف التدابير الوقائية وحالة التأهب لمثل هـــذه الطوارئ .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يعبر عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/47/595 .

ويود وفدي أيضا الإعراب عن امتنانه وتقديره للسيد يان الياسون على ما بذله من جهود استثنائية للغاية ، وعلى ما أظهره من الالتزام في الفترة القصيرة التي تولى فيها إدارة الشؤون الانسانية . ونحن نتمنى له كل التوفيق .

ويرحب وفدي بتأكيدات السيد الياسون بأن المبادئ التوجيهية الواردة في مرفق القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ستراعى تماما في الوفاء بمسؤولياته . فمن المحتم أن يكون تقديم المساعدة الانسانية ، في جميع الأوقات ، متمشيا مع مبادئ الانسانية والحياد والنزاهة . وأن احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها مبدأ أساسي يتعين الالتزام به عند تقديم المساعدات الانسانية . ومع ذلك لا ينبغي أن ينسى المرء أن الدول تتحمل أيضا مسؤولية أولى وأن عليها دورا يتعين أن تقوم به ، وذلك في توفير إمكانية الوصول والأمن وغير ذلك من الترتيبات المناسبة لضمان التدفق الميسر لمساعدات الأمم المتحدة الغوثية ولإمدادات الإغاثة الدولية .

ويسعد وفدي أن يلاحظ أن الصندوق الدائر المركزي للطوارئ قد بدأ أعماله منذ بضعة أشهر بعد الحصول على المبلغ المستهدف ، وهو ٥٠ مليون دولار ، في النصف الأول من السنة الحالية . ويسعدنا أيضا أن الصندوق قام بصرف بعض المبالغ لكينيا والصومال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . ونأمل في صرف مبلغ آخر على سبيل الاستعجال لتغطية الاحتياجات الانسانية الفورية في البوسنة والهرسك ، وذلك للتخفيف من معاناة الناس هناك . ويحدو وفدي أمل وطيد في أن تؤدي نفقات البداية هذه ، التي يمولها الصندوق الدائر المركزي لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة لتوفير المساعدة الانسانية ، إلى انقاذ الآلاف من الأرواح والتخفيف من معاناة البشر . ويشاطر وفدي شواغل دائرة الشؤون الانسانية بشأن قلة الموظفين والموارد بالقياس إلى العدد المتزايد للكوارث وحالات الطوارئ التي تقتضي استجابة عاجلة من الأمم المتحدة . ويشعر وفدي أيضا بخيبة أمل

إذ يلفه أنه لم يرد فعلا حتى الآن من الـ ٥٠ مليون دولار التي تعهد بها المانحون سوى ٣٠ مليون دولار . وفي هذا الصدد يشق وفدي ويأمل بأن المانحين الذين لم يقدموا مساهماتهم بعد سيفعلون ذلك قريبا .

ونود أن نبيّن الاهمية التي نعلقها على المساعدات الانسانية . وفي هذا السياق ، فإن الفرصة لا تزال سانحة لنا لكي نعلن الآن عن مساهمة متواضعة ذلك أن الحكومة الماليزية وافقت على تقديم تبرع رمزي إلى الصندوق مقداره ٠٠٠ ٢٠ دولار ماليزي . ومع أن المبلغ ليس كبيرا ، فإننا نرى أن هذا الاسهام الرمزي يعتبر التزاما هاما من جانبنا كبلد نامٍ .

إن انعدام الأمن في جميع أشكاله من أكبر العقبات أمام إيصال المساعدات الانسانية . والأنباء ترد بصورة روتينية عن تهديدات خطيرة يتعرض لها أمن موظفي المساعدات الانسانية ، وعلى مرّ السنين فقَد عدد من موظفي الإغاثة أرواحهم أثناء تأدية واجبهم . وقد تعطلت عملية إيصال المساعدات الانسانية تعطلا خطيرا أو حتى توقفت من جراء التهديدات التي تعرض لها موظفي المنظمات الانسانية بل وممتلكاتها أيضا . ويشاطر وفدي الأمين العام آراءه بأن سلامة موظفي الأمم المتحدة الذين يشاركون في الأنشطة الانسانية لا بد وأن تعطى أقصى الاعتبار . ونحن نعتقد بأن الحالة الراهنة غير المسوغة يجب أن تتوقف بغية ضمان إيصال المساعدات الانسانية بشكل مُيَّسر وفي الوقت المناسب . وفي هذا المضمار ، يحث وفدي جميع الحكومات والأطراف في الصراعات أن تحترم احتراما كاملا المعايير والأحكام التي أرساها القانون الإنساني الدولي ، وأن تعترف بها اعترافا تاما .

إن وفدي يعلن استحسانه وتأييده لمشروع القرار A/C.5/47/L.2 ، الذي اعتمدته اللجنة الخامسة توا بدون تصويت في جلستها ٣٨ المعقودة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ، وهو المشروع المتعلق باحترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة . ونحن على ثقة بأن هذا المشروع سوف يعتمد في الجمعية العامة في وقت لاحق .

ويرحب الوفد الماليزي أيضا بإنشاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف ، لاننا نعتقد أنها ستكون أداة هامة للتنسيق الفعّال على صعيد المنظومة كلها ، على النحو المتوخى في القرار ١٨٣/٤٦ . ومما له أهمية حاسمة أن تكون إدارة الشؤون الانسانية قادرة على أن تنسق بصورة فعّالة الاستجابات المنفردة من جانب الوكالات ذات الصلة للكوارث الطبيعية ، والكوارث التي هي من صنع الانسان على حد سواء . وبينما يعتقد وفدي بأن بعض مواطن الضعف لا تزال كامنة في النظام ، فإنه يسعدنا أن نحيط علما بتأكيد الأمين العام في تقريره أنه سيستعرض آليات التنسيق القائمة ويعمل على تحسين أدائها على مستوى المقر فضلا عن مستوى الميدان .

وكما حدث في الماضي - قبل أن توجد إدارة الشؤون الانسانية - فإن وكالات الإغاثة تقوم بأنشطة جمع التبرعات من تلقاء ذاتها . وبغية تجنب البلبلة لدى المانحين المحتملين الذين توجّه إليهم نداءات متعددة ، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٨٣/٤٦ أن يجرى توجيه نداءات موحدة في حالات الطوارئ التي تتطلب استجابة منسقة .

وقد أسعد وفدي أن يعلم أن إدارة الشؤون الانسانية قد وجهت ، ولمّا يكتمل عام على انشائها ، ستة نداءات موحدة مشتركة بين الوكالات ، بالتعاون مع الدول المتضررة والمنظمات ذات الصلة داخل المنظومة ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية . وفيما عدا حالة أفغانستان ، يسعد وفدنا أن ينوه بالاستجابة السخية لمعظم هذه النداءات الموحدة المتعلقة بالجنوب الافريقي ويوغوسلافيا السابقة ، مما يبيّن فعّالية هذا النهج . وينبغي أن يعمد المانحون ، في معرض الاستجابة للنداءات الموحدة ، إلى اعتماد التدابير اللازمة لزيادة مساهماتهم والتعجيل بورودها . فعليهم مثلا ، تخصيص موارد مالية وسواها على أساس احتياطي بحيث يمكن صرفها بسرعة بواسطة منظومة الامم المتحدة . وهذا الطلب ليس بجديد فهو مذكور بوضوح في مرفق القرار ١٨٣/٤٦ الذي اعتمد بتوافق الآراء . ويود وفدي ، في هذا الصدد ، أن يدعو كل المانحين المحتملين إلى تلبية هذا الطلب .

ويعتقد وفد ماليزيا أن دور إدارة الشؤون الانسانية يتجاوز مجرد القيام بالتنسيق . ونحن نشارك السيد الياسون الرأي الذي أعرب عنه أثناء خطابه أمام مجموعة الـ ٧٧ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، والقائل بأن :

"المساعدات الانسانية لا تتمثل في مجرد تقديم الإغاثة الفورية ، وإنما تتمثل أيضا في المساعدة على خلق أساس لمجتمعات أفضل - مثلا فتح المدارس وتحسين شبكة الطرق وإمدادات المياه" .

وبالتالي فمن الضروري أن تُقدم مساعدات الطوارئ على نحو يأخذ في الحسبان احتياجات الانتعاش الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل .

وينبغي أن تستخدم مرحلة إعادة التأهيل كفرصة لإعادة الهيكلة وتحسين المرافق والخدمات التي دُمرت أثناء حالات الطوارئ بغية تمكين تلك المرافق والخدمات من مواجهة آثار حالات الطوارئ في المستقبل . وفيما يتعلق بمسألة بناء جسور أفضل بين الإغاثة والتأهيل والتنمية ، يشارك وفدي السيد الياسون رأيه في ضرورة توجيه مزيد من الموارد نحو هذه الجهود .

إن دور إدارة الشؤون الانسانية كنقطة محورية لجمع وتحليل ونشر معلومات الانذار المبكر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان - بما في ذلك مساعدة البلدان النامية عن طريق إنشاء وتعزيز نظم وطنية للإنذار المبكر - هو دور حيوي للغاية . وبينما يسعدنا أن نعرف أن الإدارة "ستقوم بتكثيف جهودها في مجال الإنذار المبكر" ، (A/47/595 ، الفقرة ٧٣) مستفيدة من القدرات الحالية للمنظمات ذات الصلة داخل منظومة الامم المتحدة ، والمؤسسات الوطنية للدول الاعضاء المعنية والمنظمات غير الحكومية ، فإننا نود أن نؤكد على أن هذه الجهود لا بد أن تبذل فورا دون أي تأخير . ويود وفدي أن يكرر من جديد أنه ينبغي ، لضمان جدوى نظام الإنذار هذا ، أن يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية وهي : التعرف على الخطر بأسرع ما يمكن ؛ والإبلاغ عن طبيعة الخطر على نحو واضح وفعّال ؛ وإنشاء البلدان ، وخاصة البلدان المعرضة لكوارث متكررة ، لفرق عمل وطنية مزودة بوسائل اتصال فعّالة وواضحة بوكالات الغوث في الامم المتحدة .

ولن يكون نظام الانذار المبكر في حد ذاته كافيا . وينبغي النظر في اسناد دور لإدارة الشؤون الانسانية ينطوي على استباق الاحداث واسترعاء نظر الجمعية العامة ومجلس الامن ، عن طريق الامين العام ، إلى الحاجة إلى القيام بعمل عاجل خارج نطاق عمليات الإغاثة الانسانية العادية . وعلى سبيل المثال ينبغي أن تلح إدارة الشؤون الانسانية في الدعوة إلى قيام الامم المتحدة بجهود إغاثة عاجلة في الحالات التي تتسم بصعوبات خطيرة ، كما هو الحال في البوسنة والهرسك وفي الصومال . ومن الواضح أن الحالة في البوسنة والهرسك تستدعي اتخاذ إجراء عاجل لإنشاء ملاذات وممرات برية

آمنة . علاوة على ضرورة النظر في فتح مزيد من مهابط الطائرات وإسقاط المؤن بالطائرات حيثما يكون ذلك لازما .

وفي الختام ، أود أن أقول أن وفدنا يأمل أن تتمكن إدارة الشؤون الانسانية ، المزودة الآن بالأدوات الضرورية ، من الارتقاء إلى مستوى تطلعاتنا في اضطلاعها بمهمتها الجسيمة التي تتمثل في تقديم المساعدة الانسانية بطريقة أكثر فعّالية وكفاءة . ومع ذلك ، فلا ينبغي للمرء أن ينسى أن نجاح الإدارة في أداء واجباتها بفعّالية سيتطلب مساندة جميع الدول الاعضاء والاجهزة ذات الصلة في الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره . وفي هذا الصدد ، دعوني أؤكد للسيد الياسون ولإدارته التي أُنشئت حديثا تأييدنا التام وتعاوننا معهم في جهودهم لإنجاز جميع المهام الموكلة إليهم .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي أن يشكر الامانة العامة لإنجازها في الوقت المناسب التقرير المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ .

إن الافتقار إلى الموارد ، وقضية الاختصاصات بين الوكالات وأيها تكون له الصدارة ، وازدواج الوظائف وتداخلها بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية ـ كل هذه مشاكل لها تأثيرها الملموس على كفاءة تلك الانشطة . ومع ذلك ، فإننا نسلم بالجهود التي بذلتها الوكالات داخل المنظومة والمنظمات غير الحكومية من أجل التوصل إلى حلول لتلك المشاكل .

وتواجه الإدارة الجديدة للشؤون الانسانية تحت القيادة الفعّالة للسيد ياسان الياسون ، تحديات كبرى بسبب الزيادة المؤسفة في الحالات التي تعرض لها العديد من البلدان من جراء ظواهر طبيعية مختلفة ، مثل ثورات البراكين ، والزلازل والفياضانات والاعاصير ، بل حتى من جراء كوارث طبيعية أيسر مثل الجفاف ، وكذلك نتيجة للكوارث المترتبة على الصراعات الاهلية والتحركات السكانية الكبرى والحوادث النووية . وفي مواجهة هذه الحالات ، يتعين على الامم المتحدة أن تتصرف دونما إبطاء إظهارا لتضامنها ولكي توفر على نحو فعال المساعدة الانسانية الضرورية للتخفيف من معاناة

الشعوب المتضررة . ويود وفد بلادي في هذا الصدد أن يؤكد على أهمية إنجاز إدارة الشؤون الانسانية لهدفها الاساسي وهو : تعزيز عمل المنظومة بأسرها بطريقة متسقة ومنسقة .

ونحن مقتنعون بأن صيرورة أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية جزءا من إدارة الشؤون الانسانية أمر حسن جدا . ونحن نؤيد عمل هذه الامانة ونثق في أنها ستكون ذات فائدة عظيمة في تعبئة المجتمع العلمي والاكاديمي من خلال اللجان الوطنية التي تسهم في تنوير الرأي العام ، وفي النهوض ببرامج الوقاية من الكوارث على المستوى الوطني ، وإعداد الناس لمواجهة هذه الكوارث بالشكل المناسب .

ومن الضروري تماما أن نسلم بأن الكثير من حالات الطوارئ التي تواجهها البلدان ، والافتقار إلى الاستجابة المحلية الكافية للكوارث الطبيعية ، إنما يرجعان إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي . ومن ثم ينبغي التأكيد على أن المساعدة الانسانية يجب ألا تقتصر على الاجراءات المؤقتة التي تستهدف مجرد مواجهة المشكلات الماثلة وقت الطوارئ الكبرى . فحتى تكون المساعدة الانسانية فعّالة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان مشكلات التنمية على المدى المتوسط والبعيد بهدف توفير حلول حقيقية شاملة ، على النحو المشار إليه في القرار ١٨٢/٤٦ الذي يركز بوضوح على اتباع نهج متكامل .

وتعتقد المكسيك التي تواجه بنمو ملحوظ في حالات الطوارئ ، أن من الضروري تحقيق قدرة أكبر على تعبئة وإدارة المساعدة الانسانية على نحو يتسم بالتوقيت الصحيح والكفاءة والاحترام . وهذا يشكل دون أدنى شك هدفا من الاهداف الرئيسية للامم المتحدة .

وينبغي الحفاظ على توازن دقيق بين احترام مبدأ السيادة ، وبين الحاجة إلى المعونة الانسانية والمسؤولية الملقاة على عاتق الدول ، وأن يجري تقديم المساعدة بروح من الاحترام والتعاون . وتؤكد حكومة المكسيك على أن المساعدة الانسانية ينبغي أن تحترم مبدأ القانون الدولي والتشريعات المحلية للدول .

ويرى وفدي أن من الاهمية القصوى أن تشترك الوكالات الانمائية والمؤسسات المالية ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سواء في مرحلة التخطيط للمساعدة الانسانية ، أو في المراحل اللاحقة لها والتي ينبغي أن تشتمل على عملية التعمير والتنمية القابلة للاستدامة في المدى الطويل . وفي هذا الصدد ، نود أن نرى معلومات أوفى عن مشاركة هذه المؤسسات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا نرحب بإنشاء الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ ، ونعرب عن امتناننا لتلك البلدان التي مكّنت الصندوق من تحقيق أهدافه ، عن طريق المنح التي قدمتها له - على الرغم من أننا نعلم أن انتشار الصراعات والكوارث يتجاوز كثيرا الرقم المقرر .

ونحن نرحب بتزايد مشاركة المنظمات غير الحكومية المختصة بالمسائل الانسانية . ونرى أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المنشأة بموجب القرار ١٨٣/٤٦ - ستكون مفيدة للغاية - ما دامت تعمل بأسلوب منسق وفي تعاون وثيق مع منظومة الامم المتحدة ككل . ويرى وفدي أيضا أن إنشاء نظام النداءات الموحدة الذي دعا إليه ذلك القرار ، بما في ذلك نداءات المنظمات غير الحكومية ، يعد انجازا عظيما في هذا الصدد . ونحن نعترف بأن النداءات الموحدة كانت مفيدة للغاية في حالات الجنوب الافريقي ، وأفغانستان ، وكينيا ، والقرن الافريقي ، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة ، والعراق .

وفي استعراض أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ ينبغي إيلاء اهتمام خاص للحالات التي تواجهها بلدان مثل الصومال ، والسودان ، وكينيا ، وموزامبيق ، حيث تتدهور الحالة يوما بعد يوم بسبب الجفاف والمرض والمجاعة . ولا شك في أن التحديات التي تواجهها الامم المتحدة في توفير المساعدة التي تحتاجها هذه البلدان تحديات ضخمة ،

حيث يزداد الموقف تفاقما الآن بالحروب الأهلية ونزوح أعداد ضخمة من السكان ، مما يعرقل الجانبين السياسي والتشغيلي في تقديم المساعدة . وقد تولّد عن هذا الموقف أيضا أخطار لا لزوم لها بالنسبة للمشتركين في صرف الإغاثة . ونحن نتفق مع الأمين العام ، الذي يذكر في الفقرة ٣٣ من تقريره أن الحالة في الصومال تُعدُّ من أصعب المهام وأكثرها تحديا بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي . إننا نناشد أطراف النزاع التعاون مع منسق المساعدة الانسانية ومع المنظمة حتى يمكن تنفيذ ما خططته ولا سيما برنامج عمل المائة يوم .

ويشعر وفدي بالأسى للأحوال في أفغانستان وميانمار . ونحن نأسف أيضا لتعرض موظفي الأمن للخطر بسبب الصراعات الدائرة في بعض البلدان التي يجري توفير مساعدات الإغاثة الانسانية لها . وفي الواقع ، إن عددا كبيرا من المشتركين في أنشطة الإغاثة هذه قد لحقتهم إصابات أو فقدوا أرواحهم أثناء الاضطلاع بواجباتهم . لذلك ، فالمطلوب الآن هو أن تتعاون كل الأطراف المعنية . وفي هذا الصدد ، من الضروري أن تجري الأمم المتحدة دراسة متعمقة للعوامل التالية : سياسات التعاقد ، وإجراءات الأمن ، وتدريب موظفي الإغاثة في مجال مواجهة المخاطر ، وإنشاء نظام شامل للاتصالات والتقييم ، وتغطية الموظفين ببوالص التأمين على الحياة . وسيساعد هذا في إعداد السياسات في المستقبل وفي تعزيز القدرة على الاستجابة .

ونحن على ثقة بأن المنظمة ستتمكن من توفير الاستجابة المناسبة لحالات الطوارئ في حينها عند وقوع الكوارث ، وبأنه ستجري في القريب العاجل معالجة المسائل التقنية والمالية المتصلة بالتنسيق المشترك بين الوكالات والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية . ونحن نؤكد على الحاجة الماسة للتغلب على مشكلة الفقر المدقع ، ندعو إلى تضامن المجتمع الدولي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . ويُعدُّ هذا جزءا هاما من جدول أعمال الدبلوماسية الوقائية الذي تناقشه الأمم المتحدة الآن ، وعنصرا جوهريا لأي برنامج من برامج المساعدة الانسانية الوقائية .

إن تدفقات اللاجئين المتولدة عن الصراع الدائر في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة برهان على أن الأجزاء المحظوظة في العالم ليست بمنأى هي نفسها عن أمثال هذه المشاكل . ولذلك فمن الجوهري أن نعترف بأنه لا يمكن التغلب على حالات الطوارئ إلا من خلال العمل المشترك للجنس البشري كله . والاستجابة على نحو أكثر فعّالية للمحن الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الانسان .

والآن وقد انتهت الحرب الباردة ، ينبغي أن نغتنم كل فرصة للسعي من أجل تحقيق تعاون دولي أفضل في تعزيز إعمار الدول المتلقية للمعونة وتنميتها ، وهذا أمر جدير بأن يصبح أولوية من أولويات الأمم المتحدة . وهذا وان بوسع إدارة الشؤون الانسانية الجديدة التي أُنشئت تحت رئاسة السفير الياسون أن تعوّل على الدعم المستمر من جانب حكومة ووفد المكسيك .

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنها لحقيقة محزنة حقا أن الاحتياجات العالمية من المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ قد أصبحت اليوم أكثر إلحاحا منها في أي وقت مضى . لذلك ، كان من الأهمية الحيوية أن تعتمد الجمعية العامة في العام الماضي القرار ١٨٣/٤٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية الي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ . لقد وفّر ذلك القرار الإطار الشامل لتوفير المساعدة الانسانية للإغاثة وهو إطار كانت الحاجة ماسة اليه ، وذلك من حيث توفيره المبادئ التوجيهية وكذلك الطرائق اللازمة لهذه المساعدة ، بما في ذلك عملية تنسيقها . وهو قرار أيدته حكومة استراليا بقوة . وسرعان ما اتخذ الإجراء اللازم لوضع القرار موضع التنفيذ وذلك بإنشاء الأمين العام لإدارة الشؤون الانسانية ، وتعيينه السيد يان الياسون في منصب وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ . كما تمّ كذلك إنشاء الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات اللذين طالب القرار بإنشائهما .

ويبرهن التقرير الشامل الذي وضعه الامين العام على أن الكثير قد تمّ انجازه في الفترة التي انقضت منذ اعتماد القرار . ونحن نثني على السيد الياسون وكيل الامين العام ومعاونيه ، وعلى وكالات الامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى ذات الصلة لالتزامهم جميعا بهذا الهدف ، ونثني بصفة خاصة على الجهد المتضافر الذي بُذل لمعالجة الجوانب العديدة المتشعبة والتي تستلزم موارد مكثفة من جوانب تنسيق المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ ، بما في ذلك تعزيز التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة ، وتعزيز فعّالية وسرعة استجابة الامم المتحدة لحالات الطوارئ ، وإدارة المساعدة الانسانية على صعيد تقرير السياسة والصعيد القطري .

إن عدد حالات الطوارئ التي أوردها التقرير والتي طُلب إلى إدارة الشؤون الانسانية التصدي لها في الشهور الأولى من عملها يوضح بجلاء ضخامة المشكلة التي تواجهنا : في القرن الافريقي والصومال ، وأفغانستان ، وعلى الحدود بين بنغلاديش وميانمار ، وفي هايتي ، والعراق ، وكينيا ، وليبريا ، وموزامبيق ، وفي ناغورني - كراباخ ، والسودان وطاجيكستان والبلقان . وكما يلاحظ التقرير ، فإن من المتوقع للأسف أن يستمر في المستقبل هذا الاتجاه الذي تُدعى فيه الأمم المتحدة للتصدي لعدد متزايد من الكوارث والطوارئ .

إن ما يجب علينا أن ندركه أيضا هو أن عمل إدارة الشؤون الانسانية ليس بالغ الأهمية من الناحية الانسانية فقط ، بل إنه في ظروفنا الجديدة يمكن أن يسهم مباشرة في السلم والأمن . فهذه المطالب الجديدة والمتزايدة للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ تبرز أهمية تقييم مدى استجابة المجتمع الدولي والحاجة إلى الاستمرار في صقل وتطوير طرائق تنسيقها . هل بوسعنا أن نفعل أكثر مما نفعل ؟ هل يمكن إدخال مزيد من التحسين على النظام ؟ نعتقد أن الجواب على كلا السؤالين هو "نعم" .

لذلك ، فإننا نؤيد الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره ومؤداه أنه ينبغي لإدارة الشؤون الانسانية أن تعالج جميع المهام والتدابير المتوخاة في القرار ١٨٢/٤٦ لتعزيز القدرة الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة على التصدي للطوارئ بطريقة منسقة . وتشمل هذه المهام : العمل كمركز اتصال لجمع وتحليل وتوزيع معلومات الإنذار المبكر المتصلة بالكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان ، وكذلك مساعدة البلدان النامية ، بناء على طلبها في إنشاء وتعزيز نظم وطنية للإنذار المبكر ؛ واتخاذ الترتيبات المناسبة مع الحكومات المعنية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين الأمم المتحدة من الوصول الأسرع ، إذا اقتضى الأمر ، إلى قدراتها الفوشية في حالات الطوارئ ، بما في ذلك إيجاد احتياطيات من الأغذية ومخزونات من لوازم الطوارئ وإعداد موظفين حاضرين للطوارئ ، وكذلك الدعم اللوجيستي ؛ وإنشاء نظم معلومات تستفيد من قواعد البيانات الموجودة في منظومة الأمم المتحدة ومن المدخلات الميدانية ، بغية إتاحة المعلومات في الوقت المناسب بطريقة موحدة للحكومات ومنظمات

الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الاطراف الاخرى المعنية بالمساعدة الانسانية ؛ وتقديم الدعم لوحدات التنسيق الخاصة ، مثل الوحدات التي تُنشأ لخدمة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ، أو لمعالجة متطلبات الإبلاغ والتنسيق في حالتي الطوارئ في القرن الافريقي والجنوب الافريقي .

بيد أنه ليس كافيا أن نُنشئ آليات لجمع وتحليل ونشر المعلومات . بل من الضروري أيضا أن نضمن أن ترتيبات العمل بموجب هذه المعلومات ستكون منسقة تنسيقا جيدا، وذلك ليتسنى تجنُّب تكرار الجهود ولنكفل استعمال الموارد المتاحة على أفضل وجه . إن لدائرة الشؤون الانسانية دورا بارزا في العمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومع وكالات الامم المتحدة الاخرى لتحديد ما ينبغي عمله في حالة حدوث طارئ انساني ، ولضمان إسناد المسؤولية إلى الوكالات والمنظمات التي تكون مجهزة أفضل تجهيز لمعالجة المهمة المعينة .

لكي تتمكن الإدارة من القيام بمهامها بفعالية ، ستحتاج إلى موارد أكبر . ويجب توفير هذه الموارد دون تأخير . وينبغي أن يتم هذا من خلال إعادة توزيع الموارد من داخل المنظومة إلى هذا الجزء الحيوي الجديد من أجزائها .

يسعدنا بشكل خاص أن نلاحظ من التقرير أن إدارة الشؤون الانسانية تعتزم تكثيف جهودها في مجال الإنذار المبكر ، وذلك كما توخى القرار ١٨٣/٤٦ ، مستفيدة من الإمكانيات الموجودة لدى منظمات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة ، والمؤسسات الوطنية للدول الاعضاء المهتمة بالامر ، والمنظمات غير الحكومية . ويسعدنا أن نلاحظ أيضا الرأي الذي أُعرب عنه في التقرير من أنه ينبغي للامم المتحدة ، بالتشاور الوثيق مع جميع المنظمات الانسانية التي تتعامل معها ، أن تتخذ الترتيبات الضرورية لمتابعة معلومات الإنذار المبكّر والتصرف بناء عليها . إن هذه هي العناصر الرئيسية لإقامة نظام عالمي فعّال للمساعدة في حالات الطوارئ . إن الإنذار المبكّر والمتابعة النشطة مسألتان هامتان لتفادي الكوارث الانسانية .

ويصدق هذا القول بشكل خاص في حالة حدوث مجاعة . فتكرار مأساة المجاعة الجماعية في افريقيا - التي تتفاقم في كثير من الاحيان نتيجة لما يصاحبها من صراع

عسكري ، وإن كان هذا الصراع وحده لا يفسرها تفسيرا كاملا - إنما يبرز حاجة منظومة الأمم المتحدة ككل ، ومجلس الأمن بشكل خاص ، إلى تعزيز قدرته على التصدي لمشاكل المجاعات المحتملة . ولتلبية هذه الحاجة ، اقترح السيناتور غاريت إيفانز ، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الاسترالي ، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، في بيانه في المناقشة العامة :

"إنشاء فريق من كبار الموظفين من البلدان النامية والمتقدمة النمو ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، تدعمه إدارة معززة للشؤون الانسانية وقاعدة بيانات شاملة ، ويجتمع الفريق بصفة منتظمة لإجراء استعراضات رفيعة المستوى لحالة المجاعات على الصعيد العالمي ولتحديد الحالات التي تنذر بوقوع الأزمات . وهذا الفريق يكون مسؤولا عن تحويل التعهدات إلى شحنات غذائية تنقذ أرواح المعوزين ،ويسعى إلى تأمين إكمال مساهمات المانحين بعضها لبعض وتنسيقها بطريقة مناسبة ومحكمة الهدف" . (A/47/PV.15 ، ص ١٧)

يستهدف هذا الاقتراح تعزيز وتقوية النظام الدولي فيما يتصل بأزمات نقص الأغذية ، وهي أزمات حرجة وتستدعي هذا المستوى العالي من تركيز الاهتمام . وينبغي دمج هذا الفريق الرفيع المستوى في نظام تقديم المساعدة في حالات الطوارئ الآخذ الآن في التبلور . إذ أن فعاليته ستعتمد على إدارة الشؤون الانسانية وعلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وعلى معلوماتها العالمية الهامة وعلى نظام الإنذار المبكر الخاص بالأغذية والزراعة ، وكذلك على الوكالات الأخرى ذات الصلة من وكالات الأمم المتحدة . إنه اقتراح يُعطي مفعولا عمليا للنداء الموجه في تقرير الأمين العام لتكثيف الجهود في مجال المعلومات وجمعها وتحليلها وفي مجال الإنذار المبكر والعمل المنسق الفعّال - وعلى وجه التحديد هنا فيما يتصل بحالة المجاعة على صعيد عالمي .

إذن ، ما هو محل التساؤل بصدد اقتراحنا ؟ إنه بسيط ؛ إنه عملي . إنه يتناول شيئا لا يمكن التهوين من أمره ولا من أهميته العالمية ، أي المجاعة التي تنطوي على معاناة أعداد كبيرة من البشر . إنه يتناول موضوعا يحتل الصدارة بين مسؤوليات الأمم المتحدة . لذلك ، فإننا نناشد الجميع تأييده .

يشير تقرير الأمين العام إلى عدد من جوانب المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ الهامة الاخرى ، ومن بينها الحاجة الاساسية لتوفير تمويل كاف لهذه المساعدة ودفع الحكومات التعهدات التي قطعتها على نفسها بسرعة ، لا سيما تلك التي قطعتها تجاوبا مع النداءات الموحدة .

من الجوانب الحيوية في إيصال وتوزيع المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ ، مسالة أمن وحماية الموظفين . فمن الضروري أن توفر الامم المتحدة أمنا كافيا لموظفيها ، وأن لا تُعرقل دون مبرر الانشطة الانسانية أو يُحال بينها وبين بلوغ أهدافها .

لقد حققت الامم المتحدة والوكالات التابعة لها الكثير في الماضي في صدد تنفيذ القرار ١٨٢/٤٦ ولكن اتساع نطاق المسائل الانسانية الناشئة عن التغيرات الكبيرة في الحالة الدولية في الشهور الاخيرة وتعقدها يتطلبان نهجا أكثر نشاطا وإبداعا . وينبغي لنا أن نبحث على نحو ايجابي وعاجل عن الوسائل التي يمكن بها تعزيز فاعلية الامم المتحدة في مجال الاستجابة للكوارث الانسانية . إن الحتميات الانسانية حتميات عالمية وينبغي أن تعامل على هذا الاساس . وهذا هو التحدي الماثل أمامنا .

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب السيد ممثل باكستان الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ عن وجهات نظر المجموعة بشأن تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة وذلك في بيان يؤيده وفدي تمام التأييد . وأود أن أشير إلى بعض الامور التي تستحق في رأينا اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي والجمعية العامة بصفة خاصة .

إن مهمة ضمان فاعلية مبادرات الامم المتحدة في تقديم المساعدة الانسانية ، وخاصة في حالات الطوارئ ، اصبحت اليوم عنصرا رئيسيا في حياة المنظمة . لقد أصبحت المساعدة الانسانية والشواغل الانسانية ، بحق ، جزءا لا يتجزأ مما تمثله الامم المتحدة وما تدعو اليه . إن القطاع الانساني في المنظمة هو من أكثر قطاعاتها ظهورا للعيان ، وهذا أمر مفهوم تماما . والكثير مما نفعله أو لا نفعله في هذا الميدان له أثر مباشر على التصور العام لعملنا .

لقد كانت الإثنا عشر شهرا الماضية زاخرة على نحو فائق بالاحداث ، وذلك من حيث التطورات ذات الصلة بالعمل الانساني . ومن المحزن أن عددا كبيرا من هذه التطورات كان تطويرا إلى الاسوأ ؛ أما على الجانب الايجابي من حيث الترتيبات المؤسسية داخل الامم المتحدة فنذكر اعتماد القرار ١٨٢/٤٦ بعد مشاورات ومداولات مكثفة أسهمت إسهاما كبيرا في ايضاح كثير من القضايا الهامة المتعلقة بالمساعدة الانسانية . وقد أتاح لنا القرار أساسا متينا للعمل ، يتضمن المبادئ التوجيهية المترامية التي تعد أساسية للحفاظ على نوعية المساعدة الانسانية في جميع الظروف

والاحوال ، وكذلك الطرائق المحددة المطلوبة لتحسين كفاية هذه المساعدة ، وقبل كل شيء فعّاليتها .

وخلال الشهور الاخيرة الماضية ، توقفت أنظارنا أكثر من مرة عند حقائق تؤكد بجلاء صحة القول بأن القضايا التي يتناولها القرار ١٨٢/٤٦ قضايا أساسية حقا لتنظيم وتنفيذ أعمال الإغاثة الفورية لمن يحتاجون اليها . لقد رحبنا بالخطوات التي اتخذت لتنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في العام الماضي ، وبصفة خاصة انشاء ادارة الشؤون الانسانية تحت الادارة القديرة للسفير يان الياسون ، وبدء عمليات الصندوق المركزي الدائر للطوارئ وغيره من الآليات الاخرى لضمان حدوث استجابة أكثر تنسيقا وفاعلية للحاجة إلى الاغاثة الانسانية .

وتوقفت أنظارنا أيضا عند أحداث جرت في عدد من مناطق العالم حيث شهدنا تطورات مأساوية في أوضاع الطوارئ المتصلة بالكوارث الطبيعية أو بظروف الحرب أو المراعات الاهلية .

إن البرازيل تكرر تضامنها مع جميع البلدان التي تعاني من آثار الكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث . إن الحالة الانسانية التي تزداد سوءا في أجزاء كثيرة من العالم بما في ذلك افريقيا تثير تعاطفا وقلقا عظيمين في البرازيل . إننا نشجع إدارة الشؤون الإنسانية والقطاعات الاخرى المختصة في منظومة الامم المتحدة على مواصلة تعبئة التأييد للعمل الانساني في تلك المناطق .

وفي معظم هذه الحالات ، إن لم يكن في جميع الحالات ، لم يكن من الصعب أن نميز ضمن الاشكال المتعددة للمعاناة الانسانية - وكل شكل منها مأساة بذاته - المشكلة الاساسية الكامنة المتمثلة في التخلف وقلة النمو الاقتصادي مع ما يترتب عليهما من نقص في الاستعداد لمواجهة الحالات الطارئة . إن في كل حالة طارئة تذكرة لنا بجوانب النقص في التعاون الدولي الساعي إلى تخفيف التباينات الاقتصادية بين البلدان ، وضمان تهيئة بيئة دولية أفضل للنمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

إن كل يوم يضيع دون أن نستفيد به في مجال التعاون من أجل التنمية ، يعتبر أيضا يوما ضائعا من أيام العمل على توقي وقوع حالات الطوارئ الانسانية والتخفيف من أثرها . إننا نرحب بتزايد الوعي بالحاجة إلى ضمان الوصل المستمر بين الإغاثة وأنشطة التنمية . ويجب أن نضع نصب أعيننا أن الحلول الحقيقية الدائمة إنما توجد في المجالات الحساسة للتعاون من أجل التنمية مثل التجارة والتمويل والمعونة .

إن انبعاث الصراعات الناشئة عن التعصب العرقي والعنصري يزيد المشكلة تعقيدا . وفي كثير من الحالات ، بل الواقع في عدد كبير جدا من الحالات ، نجد أن قواعد ومبادئ القانون الدولي ، التي كان لها احترامها على مر الزمن أصبحت تقابل بالازدراء التام . وفي حالات أخرى نجد قطّاع الطرق قد جعلوا عملية إيصال المساعدة الانسانية أمرا يكاد يكون مستحيلا .

إن تعزيز احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي ، بما في ذلك القانون الانساني ، قد أصبح مهمة كبرى للمجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة . ومن العسير أن نتصور مستقبل العمل الانساني إذا ظل الإطار المعياري اللازم معرضا بصورة مستمرة للتشكيك فيه قولا وعملا .

ومن بين المبادئ التي تستحق الاهتمام العاجل على نحو خاص المبادئ المتعلقة بأمن المدنيين في حالات الصراع المسلح وكذلك أمن الافراد المشاركين في أنشطة الإغاثة . وعلى مر السنين استطاع المجتمع الدولي أن يصنع مجموعة قيمة من القواعد التي يعتبر احترامها أمرا أساسيا بلا مراء إذا أردنا تطبيق الحد الاساسي الادنى من المفاهيم الانسانية . ومن سوء الطالع فإننا نشهد الآن عددا من حالات الانتهاك الصارخ لهذه القواعد . إن الإعتداءات على المدنيين والعاملين في ميدان الإغاثة اعتداءات تستوجب الإدانة بأقوى العبارات .

يشير تقرير الأمين العام إلى التساؤل عما إذا كانت الحاجة قائمة إلى شق درب جديد في القانون الدولي في الميدان الانساني . ويرى وفدي أن الاحداث الاخيرة أوضحت بجلاء أن التحدي الحقيقي الذي يواجهنا لا يكمن في وضع قواعد جديدة ولكن في النهوض بالاحترام الصارم للقواعد الموجودة بالفعل .

وفيما يتعلق بالعلاقة المحتملة بين المساعدة الانسانية والسيادة الوطنية ، وهو موضوع أشار اليه الامين العام في تقريره فإن وفدي يفهم ، كما ورد في جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . إن إيصال المساعدة الانسانية لا يشكل أي انتهاك للسيادة . إن تعزيز عمل الامم المتحدة في هذا الميدان لا يرتهن بالتالي بأي تنقيحات مفاهيمية في هذا المجال المعين .

وعلى المستوى التفصيلي لإجراءات التنفيذ فإن هناك كما أوضح الامين العام مجالا لإجراء تحسين كبير في القواعد المتصلة بمسائل معينة مثل سياسة التوظيف والتدريب والتغطية التأمينية وغير ذلك . ونحن نشجع الادارة الجديدة على أن تمضي قدما في النظر الوافي في هذه المسائل .

إن من المبادئ الرئيسية للعمل الانساني الواردة في عدة صكوك دولية ، بما فيها مؤخرا القرار ١٨٢/٤٦ ، مبدأ الحياد وعدم التحيز وشمولية المنحى . ويوضح تقرير الامين العام أهمية هذه الافكار لفعّالية المساعدات الانسانية .

والعمل الانساني له علاقة ذات اتجاهين بمصداقية الامم المتحدة كمنظمة قادرة على بذل الجهود المحايدة غير المتحيزة . فمن ناحية ، يصبح الاضطلاع بالانشطة الانسانية ممكنا حقا بسبب وجود هذه المصداقية . ومن ناحية أخرى ، فإن القيام بهذه الانشطة بنجاح يعزز بدوره من هذه المصداقية . إن كل جهودنا في هذا المجال لابد أن تسير بهدي من الحرص الدائم على تعزيز هذه العلاقة المتبادلة .

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد مضى بالكاد عام على اعتماد الجمعية العامة قرارها ١٨٢/٤٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة . وفي ذلك الحين لم نكن نتصور أن المنسق الجديد ، الذي أنشأنا منصبه توا ، سيواجهه في أوائل فترة ولايته أزمات انسانية بهذا القدر الذي لم يسبق له مثيل ، سواء من حيث العدد أو الضخامة أو التعقد .

ويود وفدي بداية أن يعرب عن تهانيه للسيد الياسون وفريقه على الجهود الضخمة التي بذلاها لمواجهة هذا التحدي الخارق للمألوف . وإنني اؤكد لهما دعم حكومتي وتعاونها معهما على نحو تام .

وما زال الوقت مبكرا لإجراء تقييم كامل لاداء النظام الجديد المنشأ بموجب القرار ١٨٢/٤٦ ، وللحكم على الدروس المستمدة من تجربة العام الماضي . بيد أنه يبدو لنا أن من المهم أن نجري في الدورة القادمة للجمعية العامة تقييما مفصلا بغية القيام بالتصحيحات اللازمة دون إبطاء . ويجب أن يظل تحسين قدرة الامم المتحدة على إحتواء الازمات الانسانية إحدى الاولويات إذ أن نجاحاتنا في هذا المجال سيكون لها تأثير كبير على مدى دعم شعوبنا للامم المتحدة .

وفي التقييم المؤقت الذي نجريه اليوم يمكننا أن نحدد بالفعل المكاسب التي تتمثل في إقامة الصندوق المركزي الدائر للطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ، والنداءات الموحدة للتبرع . وهذه الاليات ، فضلا عن تنظيم إدارة الشؤون

الانسانية المؤلفة من عنصر مختص بالسياسة العامة في نيويورك وعنصر مختص بالتنفيذ في جنيف ، قد أسهمت الى حد كبير في تحقيق المزيد من الاتساق في استجابة كل قطاعات منظومة الامم المتحدة ، وأتاحت رد فعل أسرع لحالات الطوارئ الانسانية . ورغم لزوم الاستمرار في تطوير النظام ، فإننا نسير بلا شك في الاتجاه الصحيح . ونحن على اقتناع بأن الإدارة ستتمكن ، تحت القيادة الدينامية للسيد الياسون ، من تحقيق كل الآمال التي علقناها عليها وقت انشائها .

والآن ، وقد تم إيجاد آليات التنسيق الاساسية ، نأمل أن يكون بوسع إدارة الشؤون الانسانية النظر في بعض المسائل التي تتطلب ، فيما يبدو لنا ، اهتماما خاصا . وأن تفكيرنا يتجه على وجه الخصوص ، الى تحسين آليات الإنذار المبكر التي يقصد بها التنبوء على نحو أفضل بالكوارث الانسانية وزيادة سرعة الاستجابة لها ، ووضع إمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ سلفا في مواقع أمامية وتعبئتها مقدما ، وإعداد استراتيجيات في مجال الاتصالات لتحسين توفير المعلومات عن استجابات الامم المتحدة للازمات الانسانية وزيادة التفهم لهذه الاستجابات .

ومهما أكدنا على أهمية هذه النقطة الاخيرة فلن نفيها حقها من التاكيد . ذلك أن عمل الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كثيرا ما لا يكون معروفا أو مفهوما على ما يرام . ومن الاساسي بذل المزيد من الجهود لتعريف الرأي العام به إذا أردنا أن نبقى على ثقة الجمهور ودعمه .

(تكلمت بالانكليزية)

وهناك الكثير الذي يجب فعله لتعزيز قدرة الامم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ الانسانية ، بيد أنه يبدو لنا أن هناك ثلاثة شروط أساسية ينبغي استيفاؤها إذا أردنا لإدارة الشؤون الانسانية أن تأمل في أداء ولايتها بنجاح .

الشرط الاول هو توفر الموارد البشرية الكافية لاضطلاع الإدارة بالمهمة التي كلفت بها . ومن الواضح أن احتواء الازمات الانسانية يمثل إحدى الاولويات العليا للامم المتحدة في هذه المرحلة ، وأنه ينبغي الإقرار على نحو أفضل بهذه الاولوية عند تخصيص الموارد البشرية داخل إطار الامانة العامة . ونحن نصر أيضا على ضرورة انتظام

القاعدة التمويلية لإدارة الشؤون الانسانية ، وضرورة إدخال الموارد ، المتوقفة حاليا على تمويل من خارج الميزانية العادية .

والشرط الثاني هو التعاون الكامل بين جميع قطاعات منظومة الامم المتحدة . فإذا ما تعلق الأمر بحالات الطوارئ الانسانية لا يكون هناك مجال للتنافس والتناحر على مراكز النفوذ . وينبغي أن تعمل كل قطاعات المنظومة معا ، وأن تتفق على أن تكيف انشطتها وفقا لخطة عامة ، فهذا هو النهج الأكثر فعّالية والأكثر تحقيقا لفعّالية التكاليف . وفي هذا الصدد ، نلاحظ بإرتياح ، القرار الذي اتخذته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتفويض السيد الياسون سلطة توزيع المسؤوليات داخل إطار الامم المتحدة .

والشرط الاساسي الثالث هو استمرار استعداد الدول الأعضاء للمساهمة بسخاء في القضية المشتركة . ولا تتعلق هذه المسؤولية الادبية بالمانحين التقليديين فحسب ، بل إننا نحث جميع البلدان التي يتسنى لها ذلك ، أن تسهم في النداءات الموحدة للامم المتحدة ولو بصورة متواضعة :

ولقد أزعجنا أن نقرأ في تقرير الامين العام أنه :

"على الرغم من النداءات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ والتي تدعو الى أن تعمل الحكومات على التعجيل بتنفيذ تعهداتها التي ارتبطت بها في سياق النداءات الموحدة فإنه لم يتحقق أي تحسن ملحوظ ولا تزال هناك فجوة كبيرة بين التعهدات والتبرعات الفعلية" . (A/47/595 ، الفقرة ٦٥)

وهذه حالة مؤسفة ينبغي تصحيحها .

وقد أسهمت كندا مساهمة كبيرة في العام الماضي . واستخدم خلال هذا العام أكثر من نصف ميزانية المساعدة الغذائية التي تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليون دولار في عمليات للإغاثة في حالات الطوارئ . لقد انفقنا قرابة ٧٠ مليون دولار على عمليات إغاثة الطوارئ في القرن الافريقي ، بما في ذلك ١٥,٤ مليون دولار للصومال ، حيث يجري وزع كتيبة كندية لتأمين عمليات إيصال المساعدة الانسانية ، بالإضافة الى ثلاث طائرات كندية تشارك في عملية النقل الجوي . وفي إطار الاستجابة لحالة الجفاف الحاد في

الجنوب الافريقي ، وفرت كندا إغاثة غذائية وغير غذائية تبلغ قيمتها ٥٨ مليون دولار . وتبرعنا أيضا بمعونة انسانية تزيد على ٢٥ مليون دولار ليوغوسلافيا السابقة ، حيث تخدم قوات كندية قوامها ٤٠٠ ٢ فرد تحت راية الامم المتحدة . وقد بلغت مساهمتنا في الصندوق المركزي الدائر للطوارئ والبرنامج المشترك لإدارة شؤون المساعدة الانسانية ، ومكتب منسق الامم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث ٣ ملايين دولار تقريبا .

وإن تجربة محاولة تقديم المساعدة الانسانية للبوسنة والهرسك والصومال في العام الماضي توضح أن التحديات التي تواجهها الامم المتحدة هي أكثر تعقيدا من مجرد تدبير المال أو التنسيق الفعّال بين الوكالات الانسانية . ففي الجزء الاخير من تقريره ، يحدد الامين العام ، بصورة مفيدة للغاية ، مجموعة المشاكل المعقدة التي نواجهها الآن . فكما أوضح ، فإن الابعاد الانسانية والسياسية والامنية للمشاكل في البوسنة والهرسك مترابطة حقا ترابطا لا يمكن فصمه ولا يسمح بتناول أي منها بمعزل عن البقية . وذلك بدوره كان أمرا له آثاره على التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي كانت ، وستظل ، تعد شريكة حيوية للامم المتحدة في تقديم المساعدة الانسانية . وفضلا عن ذلك ، أصبح أمن العاملين في مجال الإغاثة الانسانية من الشواغل الاساسية في عمليات الإغاثة .

هذه هي مسائل قليلة فحسب بين العديد من المسائل التي ينبغي لنا التصدي لها في المستقبل . وكما قلت في البداية ، فإن وفدي يعتقد أنه ينبغي لنا أن نجري في الدورة المقبلة للامم المتحدة تقييما متعمقا لاداء وإدارة الشؤون الانسانية وتجربتها المكتسبة في عمليات الإغاثة الانسانية . وندعو الامين العام الى أن يدرج في التقرير الذي سيعده لهذا الاستعراض بحثا مفصلا للقضايا المعقدة ، التي أحسن صنعا بإثارتها في تقرير هذا العام .

السيد بيركنز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني غاية السرور أن أكون هنا اليوم لاشارك في المناقشة بشأن تعزيز توصيل المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة . فمئات الآلاف من الارواح تتوقف على الكيفية التي تضطلع بها الامم المتحدة بهذه المسؤولية . وقد تضاعف عدد حالات الطوارئ الانسانية بسرعة مع انتهاء الحرب الباردة ، ويتجه العالم الآن إلى الامم المتحدة من أجل توفير الاستجابة لحالات الطوارئ تلك . وإذ لم ترق المنظمة ودولها الاعضاء إلى مستوى هذا التحدي ، فسوف ينظر إلى الامم المتحدة على أنها فشلت في مهمتها مهما كانت منجزاتها في المجالات الاخرى .

إننا لا تراودنا أية أوهام حول احتمالات النجاح الكامل . فحالات الطوارئ الانسانية بطبيعتها الذاتية يصعب الاستجابة لها . وهناك الكثير من حالات الطوارئ التي تحدث في مناطق تتسم بالنزاعات الإثنية والصراعات المسلحة . ومع احتجاب قوى القمع ، تطفو التوترات الكامنة إلى السطح ، ويستمر عدد حالات الطوارئ في الازدياد . ولا يمكننا حسم هذه الحالات كلها بشكل فوري . فالتحدي الذي تشكله صعب ، وسوف يمثل اختبارا لمدى قدرتنا على الصمود . ومع ذلك فإن علينا - مهما كانت صعوبة التحدي - التزاما بالاستجابة بقدر استطاعتنا على نحو فوري وفعّال لكل حالة من حالات الطوارئ .

وكانت خطوتنا الاولى في تحسين استجابة الامم المتحدة لحالات الطوارئ الانسانية هي إنشاء إدارة الشؤون الانسانية ، إن تقرير الامين العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ (A/47/595) يوجز على نحو منطقي تطوّر إدارة الشؤون الانسانية وعملياتها خلال الاشهر السبعة الاولى منذ إنشائها . لقد شكّلت الاندلاعات الكثيرة للنزاعات الإثنية والاهلية ، بالإضافة إلى الجفاف المنتشر في الجنوب الافريقي تحدّيا عسيرا لهذه الإدارة الجديدة التي أسندت إليها مهمة تنسيق إيصال المساعدة الانسانية .

لقد حقق وكيل الامين العام الياسون وموظفوه بداية تستحق الإشادة . فهذه الإدارة التي تعرضت لمطالبة مستمرة بأن تؤدي مهام خارقة قد استطاعت أن تحرز تقدما في تجميع الاستجابات المنسقة من جانب المجتمع الدولي . ويتمشى هذا مع الرغبة في أن

تعمل الامم المتحدة يدا واحدة وأن تركز شتى وكالاتها المتخصصة تركيزا واضحا على نفس الاهداف ، وأن تعمل دون تداخل أو ازدواجية في جهودها . ويعتبر النداء الموحد لحالة الطوارئ الناجمة عن الجفاف في الجنوب الافريقي من الامثلة الطيبة لجهود التنسيق الناجحة التي اضطلعت بها هذه الإدارة . كما أن خطة المائة يوم الخاصة بالصومال ، التي تلت ذلك ، تدلل بدورها على قدرة الإدارة على الاستفادة من كل الموارد المتاحة في خدمة خطة متكاملة وشاملة . ومما يؤسف له أن ثمة مشاكل أمنية خطيرة عرقلت تنفيذ هذه الخطة تنفيذا كاملا . إلا أن الإدارة نجحت في الحصول على الدعم من إدارات الامم المتحدة الاخرى ووكالاتها لتقديم المساعدة الانسانية في حالات كان الامن فيها غير مؤكد .

وتثني حكومة الولايات المتحدة على الامين العام لتقريره الشامل الغنيّ بالافكار ، الذي يلخص الاحتياجات الانسانية المتنامية في سائر أنحاء العالم ، والتقدم المحرز ، والانجازات المحققة حتى الآن فيما يتصل بتلبية تلك الاحتياجات . وبالرغم من هذه البدايات الطيبة ، فإن التقرير يلاحظ أيضا وجود مشاكل وأوجه قصور ملحوظة في المنظومة ، ويعرض بعض المقترحات المتعلقة بالاجراءات التصحيحية . ومن الواضح أننا بحاجة إلى القيام بالمزيد من العمل إذا ما أريد للمجتمع الدولي أن يستجيب على نحو فعّال وبجهد موحد في مواجهة الازمات التي تقع في المستقبل . لذلك يكون من المناسب أن نلقي نظرة فاحصة على إدارة الشؤون الانسانية بهدف ضمان تزويدها بكل الادوات اللازمة لها لكي تؤدي بنجاح المهمة الضخمة التي وضعناها على عاتقها في قرارنا ١٨٢/٤٦ .

وأود أن أسلط الضوء على مسائل قليلة ترى الولايات المتحدة أنها ذات أهمية خاصة لها .

أولا ، نود أن نرى هذه الإدارة تصدر خطة تنظيمية وبرنامجية تتضمن أهدافا ومعايير مسقطة لفترة عدة سنوات ، فضلا عن وصف للموارد المطلوبة لاداء المهمة المنوطة بها في القرار ١٨٢/٤٦ . ومن المفهوم أنه لا يمكن أن نتوقع منها أن تستجيب

عمليا لكل الأزمات الانسانية . فبعض الحالات قد لا تتطلب سوى قدر ضئيل من الإشراف ، وهذا أمر ينبغي توضيحه . ويتعين على الإدارة أيضا أن تضع أولويات تكفل تكريس الموارد أولا لتنسيق إيصال المساعدة الانسانية الأساسية في الحالات التي تتعرض فيها الأرواح لخطر مباشر . على أن توفر هذه الخطة للأمين العام وللدول الأعضاء المعايير اللازمة لتقرير الموارد اللازمة للإدارة لأداء مهامها بفعّالية . إن التقسيم الحالي للإدارة بين مكتب نيويورك ومكتب جنيف أمر فيه إخلال بالكفاءة يحتاج إلى تقييم مع العلم بأنه توجد وكالات انسانية ذات مقار في المدينتين . ونقترح أن توضح الخطة التنظيمية كذلك إدماج كل من المكتب السابق لمنسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث ، ومكتب منسق برامج المساعدة الانسانية والاقتصادية المتعلقة بأفغانستان ، والعقد الدولي للتخفيف من الكوارث الطبيعية ، في إدارة الشؤون الانسانية . ومن الأهمية البالغة لبلدي أن تبسّط الأمم المتحدة عملياتها وتتخلص من الجوانب التي لا لزوم لها ومن كل أوجه عدم الكفاءة . والتوصيات السالف ذكرها فيها معالجة لهذا الشاغل .

إن تزايد عدد الأزمات الانسانية قد جعل فترة التخطيط الأولى لإدارة الشؤون الانسانية شيئا أصبح في خبر كان . فلقد أصبح أن الإدارة لم تكن مزودة بموارد كافية لتقييم الأزمات المتزامنة ، وتوجيه النداءات ، وتنظيم الاستجابات الفورية والطويلة الأجل للبلدان غير القادرة على مساعدة نفسها بشكل كاف . كما أنها لم تكن قادرة على تزويد المانحين بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب عن حالة الإغاثة التي يجري تقديمها في الأزمة المعنية . ولم يكن يتوفر لها العدد الكافي من الموظفين اللازمين لكي تؤدي على نحو كامل مهامها الأخرى ، أي : إبلاغ الحكومات بالمعلومات اللازمة عن الوقاية من الكوارث والتأهب لها ؛ وتجميع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالانذار المبكر بالنسبة للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ ؛ وتطوير القدرات اللازمة للاستجابة السريعة لطائفة متنوعة من حالات الطوارئ المتزامنة . وعلى ضوء الأولوية الفائقة التي يوليها المجتمع الدولي للمساعدة الانسانية في الوقت الحالي بات من

الضروري أن يُعاد وزع موارد من القطاعات ذات الأولوية الادنى إلى إدارة الشؤون الانسانية . فلا بد من تزويد الإدارة بالموظفين وأماكن العمل والمعدات اللازمة لها لكي تضطلع بولايتها . إننا نشيد باستخدام الموظفين المعاريين من وكالات الإغاثة الانسانية ، ولكننا نرى أن من الضروري أن يكون الموظفون ملتزمون التزاما كاملا بإدارة الشؤون الانسانية .

وبالإضافة إلى توفير موارد كافية لهذه الإدارة ، فإنه ينبغي أيضا إعطاؤها السلطة الكافية لتمكينها من تحقيق استجابات موحدة وسريعة ومناسبة لحالات الطوارئ الانسانية . وقد عهدت الدول الأعضاء إلى الإدارة بمهمة تنسيق استجابات شتى وكالات الأمم المتحدة في هذه الحالات . ويتعين على الوكالات أن تستجيب فورا لطلبات الإدارة باتخاذ الإجراء اللازم . وفي حالات كثيرة جدا يجري تجزئة ما كان يجب أن يكون نظاما موحدا لإيصال المساعدة وذلك بسبب الخلافات بين الوكالات . وينعكس ذلك على نحو سلبي على الأمم المتحدة ككل . وبوسع اللجنة الدائمة المشتركة فيما بين الوكالات أن تضطلع بدور حيوي في حل هذه المشكلة . ويسعدنا أن نعلم أن رؤساء الوكالات أظهروا مؤخرا قدرا كبيرا من التعاون في معالجة حالات الطوارئ . ويمكن تحقيق المزيد من الكفاءة لو تم إضفاء الطابع المؤسسي على الترتيبات التعاونية من خلال اتفاقات مكتوبة تحدد مسؤوليات الوكالات المشاركة .

وبالنسبة للتنسيق في الموقع ، تؤيد الولايات المتحدة دور المنسق المقيم التابع للامم المتحدة الذي يقوم بتمثيل إدارة الشؤون الانسانية في معظم حالات الطوارئ التي تشترك فيها أكثر من وكالتين للامم المتحدة . ولكن يجب منح المنسقين المقيمين السلطة والدعم الكافيين لإدارة برنامج موحد بالنيابة عن الادارة . وفي الوقت نفسه ، من الاهمية بمكان أن يجري اختيارهم دائما على أساس توفر الاستعداد والدافع والخبرة ، وأن يتضمن تدريبهم تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ ، وهذه مهمة تتطلب معرفة ومهارات متخصصة لا تتوفر بالضرورة لدى كل اخصائي في التنمية .

ومما يؤسف له أن خبرة الاشهر العديدة السابقة تدل على أن موظفي الامم المتحدة الذين يتعين عليهم إيصال المساعدة الانسانية كثيرا ما يقومون بذلك متعرضين لاخطار شخصية كبيرة ، كما تدل على أن الامر يتطلب أثناء الصراعات توفر مهارات فريدة وأنظمة دعم تنظيمية ، بما فيها الامن الكافي . ولا يمكن للامم المتحدة أن تضطلع بالمهام المتوقعة منها في حالات الطوارئ إذا كانت أول من يترك مناطق الصراع وآخر من يعود إليها . ونحن نؤيد توصيات الامين العام الواردة في الفقرتين ٧٥ و ٨٦ ، وهي التوصيات التي تطالب بتوجيه اهتمام خاص لتنقيح المبادئ التوجيهية للتنفيذ واعتماد اجراءات لدعم وكالات الامم المتحدة في مناطق الصراع . ويجب على الامم المتحدة ألا تتخلى عن بقية مجتمع الإغاثة الدولي عندما تتردى الحالات إلى مستوى الصراع المسلح .

والصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ من المكونات الاساسية لآليات الامم المتحدة للاستجابة الانسانية. وقد كانت الصعوبات التي واجهتها الوكالات في صرف المبالغ الاولى من أرصدة صندوق الطوارئ مثار قلق كبير لنا - فينبغي أن تسمح اللوائح القانونية والمالية بالسحب السريع من صندوق الطوارئ بحيث يكون متاحا على النحو الذي قصد منه أصلا . وفي هذا الصدد ، فإننا نتساءل عما إذا كان من اللائق أن يطلب من وكالات الامم المتحدة التي تقدم الإغاثة الانسانية ، عمليا ، أن تنتظر ورود تعهدات مؤكدة بالتبرع قبل أن تقترض من صندوق الطوارئ . ونحن لن نؤيد توسيع حجم الصندوق ما لم تثبت بوضوح حاجته إلى المزيد من الموارد .

وختاما ، نود أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا لإدارة الشؤون الانسانية حيث أنها تتولى ما قد يكون أكثر الولايات صعوبة وتبذل جهودا إيجابية كثيرة منذ انشائها . ويحدونا الامل في أن تؤيد كل الدول تطورها المستمر وتوفر لها الدعم الادبي والمالي الذي تحتاجه في هذا الوقت . وإذا فعلنا ما هو أقل من ذلك كتب الفشل علينا جميعا .

السيدة فريتش (لختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما ناقشنا تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ في العام الماضي ، تعهدنا بتكثيف جهودنا والإسهام بفعالية أكثر في انقاذ الارواح وتخفيف معاناة السكان في جميع أنحاء العالم .

إن التغيرات بعيدة الاثر التي حدثت في الاعوام الاخيرة جعلتنا نشهد تحولا في النظرة السياسية والايدولوجية للامن . إننا نواجه فرصا وتحديات جديدة . ولكن هناك صراعات وحالات طوارئ جديدة أيضا لها أثرها الحاسم على الملايين من المتضررين . ومن المرجح أن يزيد العدد الحالي من اللاجئين والنازحين للاسباب التالية : النمو العالمي للسكان ، والازمة الاقتصادية ، واتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء ، ونشوب الصراعات العرقية ، والتدهور البيئي .

لقد بعثت نهاية الحرب الباردة الآمال في قيام عالم أكثر سلما ، وكان لتلك الآمال ما يبررها إلى حد ما . إلا أنه بينما خفت حدة التوترات في بعض أجزاء العالم ، تفجر العنف في أجزاء أخرى . ومنظومة الامم المتحدة أصبحت مطالبة بصورة متزايدة بالاضطلاع بدور رائد في كفالة الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ .

وقد كان من النتائج المباشرة لمداولاتنا في العام الماضي ولصدور القرار ١٨٢/٤٦ إنشاء إدارة للشؤون الانسانية وصندوق دائر مركزي لحالات الطوارئ بوصفه آلية للسيولة النقدية بغية تامين الاستجابة الفورية الاولى للكوارث . وقد أنجزت مهام تبعث على الإعجاب في بحر فترة قصيرة من وجود إدارة الشؤون الانسانية .

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره لوكيل الامين العام يان الياسون على نهجه المهني والتزامه الشخصي . وإدارة الشؤون الانسانية ، بالإضافة

إلى استجابتها بشكل فعال جدا لحالات طوارئ محددة في القرن الافريقي ، وأفغانستان ، وعلى الحدود بين بنغلاديش وميانمار ، وفي هايتي ، والعراق ، وكينيا ، وليبيريا ، وموزامبيق ، وناغورني - كاراباخ ، والصومال ، والسودان ، وطاجيكستان ، وفي يوغوسلافيا السابقة ، قد قامت كذلك بمبادرات لتعزيز أنظمة التأهب . فوفقا للقرار ١٨٣/٤٦ ، بدأ العمل على إنشاء سجل مركزي للقدرات في مجال معالجة الكوارث ، بالإضافة إلى سجل للقدرة الاحتياطية الدائمة يتضمن الموارد المتاحة التي يمكن الاستعانة بها في حالات الطوارئ .

ونحن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل الذي استعرض فيه الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون الانسانية في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ . ويشير الأمين العام في هذا التقرير إلى أنه كثيرا ما تنفذ المساعدات الانسانية في حالات الصراع في ظل ظروف أمنية صعبة وخطرة . وفي بعض الأحيان لا يكون العاملون في مجال الإغاثة الانسانية متفرجين أبرياء في حالات الحروب الأهلية بل ضحايا وأهداف لعنف يوجه إليهم . وهناك حالات مروعة عديدة لقي فيها عاملو الإغاثة حتفهم أثناء مساعدتهم للمتضررين .

وهذا اتجاه خطر يثير القلق البالغ . ونحن ندين بشدة التهديدات الموجهة لأمن الأفراد الذين ينفذون عمليات الإغاثة . فهذه الأعمال تشكل انتهاكا للقانون الانساني الدولي . وفعالية عمليات الإغاثة الانسانية تعتمد على توفر الأمان عند تنفيذها . ولهذا ، يجب ألا يألو المجتمع الدولي جهدا في استعادة الاحترام لرموز وعلامات الأمم المتحدة والصليب الأحمر التي ينبغي أن تكفل الحماية لحامليها ، الامتثال للقواعد الانسانية . ونحن نشجع الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الانسانية لمواصلة التفاوض من أجل الاتفاق مع الحكومات والأطراف المعنية الأخرى على إتاحة وصول المنظمات المنفذة إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الانسانية .

ويرحب وفد بلدي بزيادة إنشاء ممرات ومناطق آمنة واستخدامها ، بحيث تتمكن الوكالات من التوصل إلى المحتاجين ، حتى في حالات الصراع المسلح بل بخاصة في هذه الحالات .

ونسلّم بأن اشتداد الطلب الذي لم يسبق له مثيل للحصول على المساعدة الانسانية تواكبه حاجة لم يسبق لها مثيل إلى الموارد الضرورية ، وهذه تتضمن الدعم المالي ، والموظفين المدربين على نحو جيد ، والاشخاص ذوي المعرفة المعينة والخبرة اللازمة في مجال المساعدة في حالات الطوارئ . ويجب تزويد إدارة الشؤون الإنسانية بالموارد البشرية والإدارية اللازمة بغية تمكينها من الاضطلاع بولايتها .

ويتعين أن يكون هناك تعاون كامل من جانب الحكومات بغية إتاحة التوصل إلى جميع الافراد الذين يحتاجون إلى مساعدة . ونلاحظ ، مع الاسف ، أن إيصال المساعدة الانسانية ، وبخاصة إلى الشعوب المنكوبة في حالات الطوارئ في القرن الافريقي ، بالإضافة إلى بعض المناطق الاخرى ، لا يزال صعبا للغاية وكثيرا ما يعرض أرواح عاملي الإغاثة للخطر . ويرى وفد بلدي أنه يجب ألا يقف أي عائق في سبيل التوصل بسرعة إلى الضحايا ، أيا كانت طبيعة حالة الطوارئ .

فيما يتعلق بترتيبات التنسيق على المستوى القطري ، فإننا نرحب بالاقتراحات الواردة في تقرير الامين العام ، بتزويد المنسقين المقيمين للامم المتحدة بالصلاحيات اللازمة ، فضلا عن تقديم الدعم المالي والاداري ، وذلك لتمكينهم من الاضطلاع بالمسؤوليات المناطة بهم على نحو فعّال في قيادة عملية تنسيق المساعدة الانسانية .

ومن الواضح أن المساعدة الانسانية وحدها لا تكفي . وعلينا أن نتصدى للأسباب الجذرية لحالات الطوارئ وهي - الفقر والتدهور البيئي والصراعات الدينية والإثنية . فالمساعدة في حالات الطوارئ لا يمكن أن تحل محل مساعدات التنمية . إن الضمانة الوحيدة ضد الآثار الوبيلة التي تسفر عنها الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان إنما تكمن في التنمية المستدامة .

ويرحب وفد بلادي بهذه المناقشة وهو يود مرة أخرى أن يعرب عن دعمه الكامل للجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الانسانية برئاسة وكيل الامين العام يان الياسون . وإنني على اقتناع بأن هذه المناقشة ستؤدي إلى تطوير مقترحات بنّاءة من أجل تقوية وزيادة تحسين قدرة الامم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦ الصادر في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر .

السيد سوماروغا (اللجنة الدولية للصليب الاحمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد بعثت نهاية الحرب الباردة الآمال بولادة عالم أكثر سلما . وبينما خفّ التوتر فعلا في مناطق الصراع المتعددة مع المناخ الجديد الذي شهدته العلاقات الدولية ، فإن العنف الذي اشتعل ، للأسف ، في مناطق أخرى من العالم بات يودي اليوم ليس بحياة الآلاف ، وإنما بحياة الملايين من الضحايا في كل قارة .

وفي محاولة للاستجابة على نحو أكثر فعّالية للحاجات المتزايدة المترتبة عن ذلك ، أنشأت الامم المتحدة في الآونة الاخيرة آليات لتنسيق المساعدة الانسانية . والجمعية العامة الآن بصدد إجراء أول تقييم لهذه الآليات ولا نشك في أنه مجرد تقييم أولي .

وفي حين أن هذا التنسيق أمر حميد حقا ، فلا بد من ترجمته إلى واقع تشغيلي وحصوله على الدعم الإيجابي من جانب حكومات العالم . وأيا كان التوزيع الرسمي للمهام ، فإن الحاجة قائمة إلى تحقيق المواءمة بين النهج المعتمدة . وأينما أجلْنا البصر ، نجد شبح المجاعة مخيما على أعداد لا حصر لها من المدنيين . إن القصف العشوائي ، وإجبار السكان على النزوح ، والتعذيب والمذابح - كل هذه أمور تشكل انتهاكات للقانون الانساني الدولي .

والتسييس المتزايد للعمل الانساني لن يسهم في تعزيز احترام القانون . وفي حين أن ثمة ما يبعث على التشجيع في رؤية المسائل الانسانية وهي تشغل الأولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي اليوم ، فإن تسييسها المتزايد يثير القلق ولا بد من كبح جماحه . وهذا يتطلب مزيدا من الدقة في تقسيم المهام والمسؤوليات فيما بين المنظمات الانسانية التي تسعى إلى التخفيف من المعاناة ، والهيئات السياسية التي من واجبها معالجة أسباب الصراع .

ثم أنه لا بد من الشروع في شن حملة من أجل تعزيز احترام القانون الانساني الدولي باعتبار ذلك مسألة تتسم بالاستعجال ، وإلا فإن تضاؤل احترام القانون سيضعف صميم الاسس التي تقوم عليها الانسانية .

دعوني أتوسع في شرح بعض النقاط التي أشرت إليها تواً . إن كلا من لجنة الصليب الاحمر الدولية ، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر ، يقوم بدور نشط في اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والافرقة العاملة التابعة لها حيث يتجلى - عن حكمة - استقلال لجنة الصليب الاحمر الدولية في شغلها مركز المراقب .

هذا التعاون البنّاء يستحق بالتأكيد متابعته وتطويره . إنه يجعل من الممكن تجنّب ازدواج الجهود أو التقصير في الاستجابة ، بفضل توزيع المهام وفقا للولايات الخاصة بمختلف المنظمات المعنية .

إن لجنة الصليب الاحمر الدولية ، التي تحرص على الابقاء على استقلالها ، وخصوصا على السرعة التي تستطيع أن تتصرف بها - في غضون دقائق من اندلاع الصراع - تود أن تؤكد على ضرورة استمرارها في توجيه نداءاتها المالية الخاصة بها . فإعطاء

المانحين فكرة موجزة عامة بإدراج أرقامنا في النداءات الموحدة للامم المتحدة لا ينبغي أن يكون حاجبا لمعالم الاحتياجات المالية الخاصة للجنة ، هذه الاحتياجات التي ما زالت كبيرة جدا . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه النداءات الموحدة ، ينبغي أن تعكس بوضوح تقسيم المهام بين الامم المتحدة ، وحركة الصليب الاحمر والهلال الاحمر الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، وينبغي التمييز بين ميزانياتها المختلفة .

ومع ذلك ، فإن المشكلة في غالب الاحيان ، هي أنه في أعقاب المناقشات البنّاءة المفضية إلى توزيع المهام العاجلة ، فإن لجنة الصليب الاحمر الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية الاخرى التي أود أن أثني على شجاعتها ، تجد نفسها وحيدة في أحيان كثيرة ولفترات طويلة في مسرح العمليات في حالات الصراع . ومع ذلك فإن ضخامة حجم الحاجات أصبحت في ذاتها تقتضي بصورة متزايدة جهدا متضافرا هو فوق القدرة المنفردة للجنة الصليب الاحمر الدولية التي - يتعين عليها أن تركز جهودها على أنشطة الحماية .

واعتقد أنه ينبغي تعزيز الجانب التنفيذي في عمل الوكالات الانسانية للامم المتحدة . إن القرار ١٨٣/٤٦ يوّفر آليات للانذار المبكر تضطلع فيها لجنة الصليب الاحمر الدولية بدور على أساس معالجة كل حالة بذاتها ووفقا لمبادئها . ومع ذلك ، فإن ما هو أهم من الإنذار المبكر - الذي قُدّم فعلا في حالة الصومال ، خصوصا من جانب لجنة الصليب الاحمر الدولية - هو الاستجابة السريعة التي نفتقر إليها الآن بكل أسف .

وما يقلقني شخصيا ، هو أن الفظائع التي ترتكب بحق مجموعات سكانية بكاملها ، والنواقص الهائلة في تطبيق المعايير الانسانية التي يجد فيها الحماية كل واحد منا ، وفوران العنف الذي نشاهده على شاشات تلفزيوناتنا ، كل هذه لا تثير سوى استجابة ضعيفة وبطيئة .

حقا إن الحاجات قائمة في كل مكان وليس فقط في حالات الطوارئ . ولكن المساعدة التي تقدم في حينها وفي المكان الصحيح هي أجدى وأكثر اقتصادا من تقديم المساعدة متأخرة أو من مواجهة مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين .

وفي هذا السياق ، إن الجهود التي تبذل في مجال التأهب للكوارث ، وخاصة الجهود التي تبذلها جمعيات الهلال الاحمر والصليب الاحمر الوطنية تحت رعاية اتحادهما ، تستحق التشجيع .

وإذا ما كان لنا أن نعزز فعالية ونوعية استجابتنا لحالات الازمات من الضروري ألا نكفل تنسيق الانشطة الإنسانية فحسب بل أن نتفق على نهج مشترك أيضا .

إن العمل الذي يضطلع به حاليا الاتحاد الدولي للصليب الاحمر وجمعيات الهلال الاحمر بغية وضع مدونة سلوك بالنسبة للمنظمات غير الحكومية خطوة جديرة بالترحاب في ذلك الاتجاه . إذ أنه لا يمكن للمنظمات الإنسانية أن تأمل في الحيلولة دون تكرار التجاوزات التي يرتكبها القادة العسكريون الذين يطيلون أمد العديد من الصراعات الحالية إلا في ظل وجود جبهة موحدة .

إن تدعيم السلم ينبغي أيضا أن يتصدر قائمة أولوياتنا . وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الاحمر أن من الاساسي أن نضمن انتقالا ميسرا بين حالات الطوارئ والمراحل التالية ، مراحل إعادة التأهيل والتعمير والتنمية . ومن شأن ذلك أن يساعد في تقليل الاعتماد طويل الأجل على المعونة ، أو حتى تفادي إيجاد هذا الاعتماد . ومن شأنه أيضا أن يحد من أمد عمليات الإغاثة الطارئة التي تضطلع بها مؤسسات مثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر .

إن الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر ، التي تستهدي بسبعة مبادئ أساسية ، اعتمدتها أيضا حكومات ، تلاحظ بارتياح ، عموما ، أن ثلاثة من تلك المبادئ ـ الإنسانية والنزاهة والحياد ـ قد ذُكرت في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ومن ثم ، يُعترف بها باعتبارها حجر الزاوية لكل المساعي الإنسانية .

إن مبدأ النزاهة الذي يتطلب تناسُب المساعدة مع درجة المعاناة وإيلاء الاولوية لاشد حالات الضيق إلحاحا ، مبدأ بالغ الاهمية . إن احترام هذا المبدأ هو الذي يمكّن المنظمات الإنسانية ـ وفقاً لحق الضحايا المعترف به في تلقي المساعدة ـ من الاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت الذي تقدم فيه كل الضمانات اللازمة لعدم التدخل .

إن مبدأي الإنسانية والحياد على نفس القدر من الاهمية لضمان بقاء الانشطة الإنسانية غير سياسية . ولقد سرني أن أستمع صباح اليوم إلى تذكرة بهذه المبادئ الثلاثة من ممثلين آخرين .

وبطبيعة الحال من قبيل الوهم - ربما حتى من المستصوب - محاولة فصل الجهود الإنسانية تماما عن العمل السياسي ، فالعمل الإنساني يركز على الاعراض الحادة للازمات ، لكن الازمات ذاتها لا يمكن حسمها دون اتخاذ اجراءات سياسية لمعالجة المسببات الكامنة وراءها . وفضلا عن ذلك ، كما يحتاج العمل الإنساني للدعم السياسي ، فإن المفاوضات السياسية تستفيد من الإغاثة التي تُقدم وذلك بالإبقاء على درجة من الإنسانية في خضم الصراع . ومع ذلك ، إننا مقتنعون بأن الجهد الإنساني والعمل السياسي يجب أن يسيرا في طريقين منفصلين حتى لا تتعرض للخطر نزاهة العمل الإنساني وحياده .

وفي أية أزمة تصبح فيها الشواغل الإنسانية القضية التي لها الغلبة من الخطير اعتبار العمل الإنساني مجرد أداة سياسية أخرى أو ، على النقيض من ذلك ، ذريعة للدول للتنصل من مسؤولياتها السياسية . والواقع أن ربط الانشطة الإنسانية ربطا وثيقا أكثر مما ينبغي بالشواغل السياسية من شأنه تعريض العمل الإنساني لخطر رفضه على أسس سياسية .

وفي هذا الصدد ، أتساءل عن مدى الحكمة في اللجوء إلى الوسائل العسكرية لدعم الانشطة الإنسانية ، وفي ظروف معينة لحماية الناس الذين يقومون بهذه الانشطة . ومما هو مسلم به أن فعالية عملياتنا تتاثر تاثرا مباشرا بظروف الخوف البالغ التي يتعين علينا العمل فيها . ففي يوغوسلافيا السابقة ، بل أكثر من ذلك في الصومال ، تبين ، لسوء الحظ ، أنه من الضروري استعمال قوات مسلحة لحماية القوافل الإنسانية .

ومع ذلك ، يجب أن يبقى ذلك ترتيبا استثنائيا مؤقتا ، وعلينا أن نحرص على عدم البدء باعتباره حلا مقبولا على المدى الطويل . وإذا ما استسلمنا لهذه الوسائل ألا نتخلى بذلك - في الواقع - عن كل أمل في اقناع المتحاربين باحترام العمل الإنساني

وأيضا ، وفي المقام الاول ، المدنيين العزّل والاسرى ؟ وعلينا أن نطالب باحترام للعلامات الحمائية وأن نستعيده وخاصة علامات الصليب الاحمر والهلال الاحمر ، التي يجري تجاهلها في أحيان كثيرة . وهذا حيوي لضمان عدم فقدان العمل الإنساني لنزاهته التي يجب الحفاظ عليها لكي يعمل بفعالية باسم كل الضحايا دون تمييز ، وأيضا لاستقلاله الضروري اللازم في مواجهة كل المتحاربين .

لكل هذه الاسباب نعتقد أنه من الخطر ربط الانشطة الإنسانية التي ترمي إلى الوفاء بحاجات ضحايا صراع ما بالتدابير السياسية التي تستهدف تحقيق تسوية للنزاع .

وفضلا عن ذلك ، في ضوء إنشاء مجلس الامن للجنة خبراء للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي يجب التمييز بوضوح بين العدالة والمساعدة الإنسانية . وبالرغم من أن اللجنة الدولية للصليب الاحمر ومنظمات إنسانية أخرى على استعداد لتحمل مخاطر كبيرة - قد يقول البعض إنها أكثر مما ينبغي - من أجل مد الضحايا بالمساعدة والحماية ، فإنها لا تقوم بدور القاضي ناهيكم عن دور النائب العام .

بيد أننا سنكون بالغي السعادة لو قامت الدول بالدور الذي تعهدت بالاضطلاع به في الاحكام الختامية المشتركة في اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ ، وما ورد مؤخرا في المادة ٩٠ من البروتوكول الإضافي الاول لعام ١٩٧٧ ، ونحن نحث الدول على الوفاء بالتزامها في ذلك الصدد على أساس شامل ، إذ أن هذا من شأنه أن يثني عن القيام بالمزيد من الانتهاكات وأن ييسر - بالتوازي مع تدابير أخرى - استعادة الحوار والسلم الدائم .

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على أن العمل الإنساني لا يتناول إلا الاعراض الحادة لازمة ما . فحتى لو مُنحت الوكالات الإنسانية كل ما تحتاج إليه للعمل بفعالية في الميدان ، وحتى لو فتحت أمامها كل الابواب ، فإن الدول لا يمكن أن يقتصر اعتمادها على العمل الإنساني الطارئ لتوفير الحل . فانتهاج نهج شامل يرمي إلى معالجة المسببات الكامنة وراء الازمة أمر حتمي ، وهذا يقع في نطاق اختصاص الحكومات .

إن العمل الإنساني يسهل بغير شك عملية المفاوضات والحوار اللازم على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية إلا أنه لا يمكن أن يحل محلها مطلقا على الأمد الطويل .

إن الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي التي نشهدها تنذر بخطر يتعين على المجتمع الدولي أن يتناوله كمسألة في غاية الاستعجال . فإذا سمحنا اليوم لسكان بلدان بأكملها أن يموتوا جوعا أو أن ينقلوا عنوة أو أن يتعرضوا للتهديد أو الإرهاب أو المذابح مجادلين بأن حالتهم بعيدة تماما عن شواغلنا أو يبلغ تعقدها أو خطرها حدا لا يتسنى عنده تناولها ، ففي يوم من هذه الأيام ، وربما أقرب مما نظن ، قد نواجه نحن وأسرنا مخاطر وهجمات وويلات وعدم مبالاة مماثلة . وإن ما يتعرض للخطر اليوم هو احترام المبادئ التي يقوم عليها بقاء البشرية ذاته . وإن الامتثال للقواعد القائمة للقانون الإنساني ، كما ورد ذكره آنفا ، في جميع هذه الظروف ، كان من شأنه أن يساعد في إنقاذ مئات الآلاف من الأرواح وأن يحول دون إجبار أعداد لا تحصى من المدنيين ، الذين بحاجة إلى الحماية والمساعدة على التوجه إلى المنفى .

ولم نعد نستطيع السماح بأن يعتمد مصير الضحايا ، في صراعات عديدة تمتد آثارها عبر الحدود الوطنية ، على أهواء الأطراف المعنية . وينبغي أن نكون أكثر قوة في جعل المتحاربين يعرفون أنهم سيكونون مسؤولين عن أعمالهم أمام المجتمع الدولي . وأود أن أذكر الأعضاء بأن المادة الأولى ، الواردة في اتفاقيات جنيف الأربع ، والتي صادق عليها ١٧٥ بلدا ، واضحة تماما في هذا الصدد . تتعهد الأطراف المتعاقدة السامية باحترام القانون الدولي وضمان احترامه في جميع الظروف . وهكذا عندما تنتهك دولة في حالة حرب التزاماتها التي تعهدت بها عند انضمامها إلى الاتفاقيات ، فإن جميع الدول الأخرى تصبح مسؤولة أيضا إذا لم تحرك ساكنا لوقف مثل هذه الانتهاكات .

كيف يمكننا أن نعكس هذا الاتجاه السلبي الذي نشاهده اليوم ، وكيف يمكننا أن نقلب اتجاه الأمور تدريجيا ؟ أعتقد أنه إذا أردنا تحقيق احترام أكبر للجهود

الإنسانية ، يتعين علينا أن نذكّر مجتمع الدول بمسؤولياته المشتركة في هذا الصدد كما هي واردة في المادة الأولى في اتفاقيات جنيف . ويتعين على الدول أيضا أن تكون مستعدة لممارسة الضغط على الحكومات الاخرى لضمان الامتثال للاتفاقيات حتى خارج حدودها . إن عقد اجتماع مخصص للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف ، على سبيل المثال ، من شأنه أن يمنح لجنة الصليب الاحمر الدولية فرصة لحث الحكومات إذ تضطلع بالمسؤولية الوحيدة أمام البشرية ، على إيجاد حالة ، والافضل الحصول منها على حالة تصبح فيها قواعد القانون الإنساني الدولي معايير أخلاقية ملزمة للأفراد والدول على حد سواء ، ومقبولة ومعترفا بها عالميا كتلك الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان . ولقد اقترحنا على المجلس الاتحادي السويسري ، الجهة الوديعة لاتفاقيات جنيف ، بأن يدعو إلى انعقاد اجتماع متعدد الأطراف من هذا النوع حتى يمكن ، في محفل رسمي واستثنائي ، إعادة القانون الإنساني إلى مكانه الصحيح في شواغل وواجبات المجتمع الدولي .

إن أمننا الفردي والجماعي لم يعد من الممكن ضمانه عن طريق توازن القوى ولكن يمكن ضمانه بواسطة التضامن . ويتسم توازن التضامن هذا بطبيعة الحال بجانب إنساني سواء كان احترام القانون الإنساني أو دعم المنظمات الإنسانية . إلاّ أن هذا التضامن يجب أن يشمل أيضا تدابير التعمير واستحداث آليات لضمان حالة بيئية واقتصادية مؤاتية للجميع ، ولتحقيق تسوية سلمية للصراعات ، امتثالا لصكوك القانون الدولي والقيم المشتركة لدى البشرية جمعاء . وإذا كان لنا أن ننجح في هذه المهمة علينا أن نكون نحن كلنا على استعداد للوفاء بالولايات المناطة بنا جميعا ، وليس فقط بواسطة اجتماع بعضنا مع بعض في هذه الأجواء الدافئة المريحة في منهاتن بل كذلك عن طريق التصرف على نحو حاسم في الميدان لمساعدة الضحايا أو لنكون إلى جوارهم ، سواء في خضم شتاء القارة القارس أو في قلب الجفاف الصحراوي .

(السيد سوماروغا ، اللجنة الدولية للصليب الاحمر)

وختاما ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر ، بالنيابة عن لجنة الصليب الاحمر الدولية ، إلى جميع الحكومات والمنظمات التابعة لمنظومة الامم المتحدة والجمعيات الوطنية للصليب الاحمر والهلال الاحمر ، واتحادها ، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل جنبا إلى جنب مع لجنة الصليب الاحمر الدولية في الجهود الإنسانية المشتركة من أجل توفير الحماية لضحايا الصراعات .

وأخيرا وليس آخرا إن لجنة الصليب الاحمر الدولية تود هنا أيضا أن تحيي جميع الرجال والنساء الذين يقدمون في الميدان - في بلدانهم وفي الخارج على حد سواء - المساعدة والحماية للضحايا ، معرضين أنفسهم لمخاطر جسيمة في كثير من الاحيان ، وأن نتذكر في هذا المحفل جميع الذين قدموا أرواحهم أثناء خدمة القضية الإنسانية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠